



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية القانون
قسم الدراسات العليا القسم الخاص

المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية فقهاً وقانوناً

(دراسة مقارنة)

The Civil Responsibility Of The Animal Owner For Animal
Husbandry In Residential Areas Is According To Legal And
Jurisprudence
(Comparative Study)

بحث مقدم من قبل

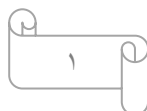
الباحث

فاضل مهدي سرهيد سلمان

الأستاذ الدكتور ميري كاظم عبيد الخيكاني

٢٠١٩ م

١٤٤٠ هـ



المخلص

تناول البحث في ضوء أحكام القانون المدني العراقي والقوانين المقارنة المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان وتعد المسؤولية المدنية بشكل عام أحد أركان النظام القانوني فكل إنسان عاقل مسؤول عن أعماله حيث يلتزم بواجبات تجاه الغير أهمها عدم الأضرار بالغير ومتى خرق هذه الواجبات يلتزم بإصلاح الضرر وتعويضه ومن هذه المسؤوليات المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية بالفقه والقانون وقد بينا مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي والمعنوي بالفقه والقانون العراقي والقوانين المقارنة كالقانون المصري والقانون الفرنسي وأساس هذه المسؤولية وشروط المسؤولية المدنية بالفقه والقانون العراقي والمصري والفرنسي وكذلك مسؤولية الغير عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية وشروطها ، وقد بينا بأن مسؤولية صاحب الحيوان بالقانون العراقي مفترضة افتراض يقبل اثبات العكس وفي القانون المصري والفرنسي افتراض لا يقبل اثبات العكس وكذلك يكون الغير مسؤول مسؤولية تقصيرية عن فعله وفعل الحيوان اي مسؤولية مفترضة .

Summary

In light of the provisions of the Iraqi Civil Code and the comparative laws, the civil liability of the owner of the animal is considered. Civil liability in general is one of the pillars of the legal system. Every reasonable person is responsible for his work. He is committed to duties towards third parties, the most important of which is not to harm others. Civil law of the owner of the animal on the breeding of animals in residential areas jurisprudence and law have shown the concept of natural and moral animal jurisprudence and Iraqi law and comparative laws such as Egyptian law and French law and the basis of this responsibility. We have shown that the animal owner's responsibility under Iraqi law is assumed to be a presumption accepting the opposite, and in Egyptian and French law there is a presumption that does not accept the proof of the contrary and that the third party is responsible for the failure of the act and the animal has no assumed responsibility.

المقدمة

من المتعارف عليه في القانون المدني وفق نظام المسؤولية المدنية التعويض عن الضرر على المتسبب نفسه او على غيره إذا كان تابعاً له او شيء يتحمل مسؤوليته فتسمى بالمسؤولية التقصيرية في القانون وهي تقابل الضمان في الفقه الإسلامي وذلك لان الضمان وسيلة لتحقيق عدة غايات تعود منفعتها على الفرد والمجتمع وهذا ما سنبينه عند البحث حول المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية ومسؤولية الغير عنها حيث أن لهذا الموضوع تأثير في الحياة العملية في مجتمعاتنا وخاصة المجتمع العراقي ونتيجة للتطور الحاصل في حياة الأنسان وكثرة ظهور الحيوانات بشكل عشوائي (الحيوانات المفترسة والبرية) اي الحيوانات المباحة لا مالك لها والتي ينبغي ان تكون اضرارها على عاتق الدولة ، ام بشكل معقول ، ويكون بحث هذه المسؤولية متغير في محتواه وفق طبيعة المجتمع الذي يعالج هذه المسؤولية وهذا ما سيظهر لنا من خلال الصفة المقارنة لموضوع البحث وذلك لان حدوث اضرار الناجمة عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية تعتبر ظاهرة غير حضارية وهذا الموضوع هو تطبيق لحياتنا اليومية التي نعيشها في الوقت الحاضر لوجود ثورة عارمة من الفوضى وعدم تطبيق القانون بصورة صحيحة مقارنة مع باقي الدول الاخرى .

لذا سنحاول في هذا البحث معالجة مشكلة مهمة في حياتنا من خلال بيان عدم التطبيق الصحيح للقوانين وقصور في عمل الجهات التنفيذية وبيان مسؤولية صاحب الحيوان عن فعل حيواناته ،لذا فأن البحث يحاول الإجابة على مجموعة من الاسئلة حول هذا الموضوع : من هو المسؤول عن الحيوان واضراره ؟ وماهي الشروط الواجب توفرها لتحقيق هذه المسؤولية ؟ وما هو الأساس القانوني لتحمل هذه المسؤولية في القانون العراقي والقوانين المقارنة؟

لأجل الإجابة على هذه التساؤلات سنقسم موضوع البحث الى ثلاثة مطالب نتناول في المطلب الأول تحديد مفهوم صاحب الحيوان في المسؤولية المدنية عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية .

ونبين في المطلب الثاني الأساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية وشروطه، ونخصص المطلب الثالث لبيان مسؤولية الغير عن فعل الحيوان في الفقه والقانون.

المطلب الأول

تحديد مفهوم صاحب الحيوان في المسؤولية المدنية عن تربية الحيوانات في

المناطق السكنية

سنتناول في هذا المطلب فرعين سنبحث في الفرع الأول مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي في الفقه والقانون وفي الفرع الآخر نتناول مفهوم صاحب الحيوان كشخص اعتباري في الفقه والقانون .

الفرع الأول

مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي فقهاً وقانوناً

من خلال هذا الفرع سنتناول مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي في القانون العراقي أولاً ومفهوم صاحب الحيوان في الفقه والقانون المصري ثانياً ومفهوم صاحب الحيوان الطبيعي في الفقه والقانون الفرنسي ثالثاً ومفهوم صاحب الحيوان الطبيعي في الفقه والقانون الانكلو امريكي رابعاً .

أولاً : مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي في الفقه والقانون العراقي:

وفقاً لتعبير المشرع العراقي صاحب الحيوان هو من كانت له السيطرة الفعلية على الحيوان في توجيهه واستعماله ورقابته ، وسواء صاحب الحيوان مالك له أو غير مالك كوكيل المالك أو الوديع أو المستأجر أو الراعي، وسواء كانت سيطرته مشروعاً أو كانت سيطرته غير مشروعة، كسيطرة السارق والغاصب فقد حدد المشرع العراقي مسؤولية صاحب الحيوان بالمواد (٢٢١ - ٢٢٦) من . ق . م . ع .^(١).

إن كل شخص طبيعي يملك الحيوان يكون مسؤولاً عنه مسؤولية كاملة وعن الأضرار التي يحدثها ومسؤولية صاحب الحيوان مفترضة افتراض يقبل اثبات العكس، بتوافر السبب الاجنبي وان المشرع العراقي بالمادة (٤١٣) من مشروع القانون العراقي الجديد الذي جاء فيه "حائز الحيوان وان لم يكن مالكاً له مسؤول عما يحدثه الحيوان من ضرر للغير ولو كان الحيوان قد ضل أو تسرب" واصل هذه المادة يرجع للقانون المدني الفرنسي في المادة (١٣٨٥) من ق . م . ف والقانون المدني المصري في المادة (١٧٦) ق.م.م ، فالمشرع العراقي ضرب أسئلة في النصوص اعلاه^(٢) . واهتم بنشاط الحيوانات المملوكة لاحد وقد تلافى المشرع الاردني الانتقادات الموجهة إلى القانون العراقي^(٣) . وأن المشرع العراقي لم يستعمل تعبير الحارس والحراسة إلا أن محكمة التمييز العراقية استعملتها^(٤) ، متأثرة في الفقه الفرنسي والفقه المصري إذ أشار المشرع العراقي إلى صاحب الحيوان في النصوص التي وردت حول جناية الحيوان، بأنه من له السيطرة الفعلية وسواء كان مالك الحيوان أم غير مالك له، غير أن الغالب يكون المالك للحيوان هو (المالك) وقد استمد المشرع العراقي في القانون المدني الجديد من الشريعة الاسلامية ووضع النظرية العامة للالتزامات مع الفصل بأحكام المسؤوليةين، أي جمع بين الشريعة والقوانين العربية والفرنسية وجعل نوع الحيوان الذي يكون له مالك هو كائن حي عدا الانسان والنبات مستأنساً كان أو

متوحشاً ، كبيراً أو صغيراً ، خطراً أو غير خطر ، شريطة أن يكون حياً ومملوكاً لأحد من الناس^(٥) . كالفيلة والجمال والطيور والدواجن والبهائم من خيل وبغال وحمير وغنم والسباع التي يديرها ويدربها الاشخاص ويستعملونها في السيرك، ويُعدّ كذلك الحيوان عقار بالتخصيص الذي لحق بعقار لخدمته أو لاستغلاله، إذن مالك الحيوان هو من بيده السلطة الفعلية، وقد اتفق عليه القانون المدني العراقي والقانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي، ولكن اختلفوا بالتسمية فالقانون العراقي سماه مالك الحيوان، بينما القانونين المصري والفرنسي اسمياه حارس الحيوان، أي اتفقوا على أن من يكون مسؤول عن ضرر الحيوان يكون بيده زمام الامر من سلطة التوجيه والرقابة والاستعمال واتفقوا على أن مفهوم الحيوان هو كل كائن حي مملوك لاحد من الناس ويترى في كنف الانسان مسؤول عنه وعن أضراره وان صاحب الحيوان تتعدّد مسؤوليته في حالة الخطأ نتيجة فعل الحيوان المملوك فاذا ترك كلبه ينبج على نحو يقلق الجيران أو كلب ينجم عنه اصوات تؤدي إلى اشياء تجاوز الحد المسموح به وكذلك في حالة انبعاث روائح ضارة بالصحة نتيجة تربية الحيوانات والدواجن وهنا التعويض عنها^(٦) وغير مسؤول عن الحيوانات المتوحشة والشاردة أي غير الاليفة إلا إذا تسبب بخطئه ضرر فيكون مسؤول عنه . ومن خلال المادة (٢٢٣) ق. م. ع أطلقت الحكم ولم تشر إلى صاحب الحيوان بل القت المسؤولية على من يستخدم دابة مطلقاً فيدخلها في ملك غيره، ولكن اطلاق الحكم يجعل نص المادة ينصرف إلى كل من يدخل دابة في ملك غيره، سواء مالك أو حارس فتكفي بذلك اليد العارضة فهنا نجد أن مسؤولية الشخص عن جناية الحيوان هو الضرر من جراء فعل الحيوان حقيقة، فاذا كانت نتيجة فعل صاحب الحيوان فإنه يسأل عن فعله بناءً على المسؤولية التقصيرية^(٧) .

ثانياً : مفهوم صاحب الحيوان كشخص طبيعي في الفقه والقانون المصري

اختلف الفقه والقضاء في مصر من تحديد من هو حارس الحيوان ولكن عرف الفقه في مصر صاحب الحيوان هو من له استعمال ورقابة وتوجيه على الشيء واخذ في ذلك القانون المصري^(٨) وإن المشرع المصري لم يترك مسؤولية مالك الحيوان المنتفع به لأحكام المسؤولية العامة والمقررة في المادة (٥١) م . مصري بل حدا حدو المشرع الفرنسي إذ حدد مفهوم صاحب الحيوان بحارسه وفقاً لنص المادة (١٧٦) ق. م. م. ^(٩) . وجعل مسؤوليته مبنية على خطأ من جانب الحارس لمجرد أفلات الحيوان من سيطرة الحارس واحداث الضرر، أي الخطأ في الحراسة لان الافلات هو الذي حقق الضرر وعلى المضرور اثبات الضرر، وهذا الخطأ من لا يقبل اثبات العكس، وهو خلاف الخطأ المفترض في جانب متولي الرقابة الذي يقبل اثبات العكس، وحسب نص المادة (١٧٦) اعلاه التي تخاطب فيه مسؤوليه حارس الحيوان ومن يثبت له هذه الصفة عندما يكون في يده زمام الحيوان في توجيهه ورقابته والتصرف في أمره دون النظر إلى مصدر السيطرة، ويكون الحارس مستنداً إلى حق أو من دون حق فالعبرة بالسيطرة الفعلية، ويستوي في ذلك الحارس هو مالك أو غير ذلك، طالما أن السيطرة الفعلية انتقلت اليه^(١٠) وبالرغم من أن مصطلح حارس الحيوان يطلق على المسؤول عن الحيوان في مصر، ويستوي ان

يكون الحيوان في حيازته أو في حيازة غيره وأن تكون هذه السيطرة مشروعة أو غير مشروعة^(١١). فذكرت المادة (١٧٦) ق. م. م. لفظ الحيوان بصورة مطلقة (أي كائن حي سواء كان برياً أو اليافاً صالحاً للتملك ويخضع لسلطة الانسان في حال الحاقه خسائر بالغير فأن مالكة أو المتصرف فيه يتحمل مسؤولية تلك الخسائر أي أن هذه المادة لم تحدد أي الحيوانات يكون الشخص مسؤولاً عنها، فتكلمت المادة (١٧٦) ق. م. م. بصفة عامة ولا محل للتفريق بين حيوان متوحش وغير متوحش، بحيث يكون المروض مسؤولاً عن الحيوانات المتوحشة التي تكون في حراسته، ويكون المالك مسؤول عن النحل الذي يملكه، ويكون المالك مسؤول عن أعمال الحيوانات التي تعتبر عقار بالتخصيص، ولا يكون المالك مسؤول عن الحيوانات المتوحشة والشاردة التي تكون فوق أرضه، إلا إذا كان بخطئه سبب ضرر يكون مسؤولاً عنها. وقد قال المشرع في مذكره المشرع التمهيدي المصري بالمادة (٢٤٤) المقابلة للمادة (١٧٦) ق. م. م. الذي كان نص هذه المادة متقدماً على نظيره في نصوص التقنين المصري حول فكرة الحراسة^(١٢). وأشارت المادة (١٥٣) ق. م. م. قديم بأن المسؤولية لا تفرض على حارس أو مالك الحيوان والمنفعة به معاً، وإنما تفرض على المالك لو اجتمعت الملكية مع الانتفاع بالحيوان. وحسب المادة ١٧٨ من ق. م. م. اعتبرت الحادث الذي يقع بفعل الحيوان دون الانسان المقابلة للمادة (١٣٨٤) ق. م. ف. لان الاصابة لا تعتبر من فعل راكب الحيوان أو قائده الا اذا تعمدتها^(١٣)، ولا تثور مسؤولية صاحب الحيوان أو حارسه اذا ضرر الحيوان ذاته كما لو اختنق بحبل أو قفز من فوق سور فاصيب بضرر فهلاك الحيوان على صاحبه.

ثالثاً : مفهوم صاحب الحيوان كشخص طبيعي في الفقه والقانون الفرنسي

اختلف الفقه في فرنسا في تحديد من هو حارس الحيوان واخذ الفقه الفرنسي بتعريف الفقه المصري لحارس الحيوان بان من له استعمال وتوجيه ورقابة على الشيء. وان القانون المدني الفرنسي نص بالمادة (١٣٨٥) ق. م. ف^(١٤) المعدلة بالمادة (١٢٤٣) ق. م. ف الجديد الصادر في ١٠ شباط/ ٢٠١٦ والتي عبرت عن مالك الحيوان هو حارسه القانوني، وسميت بنظرية الحراسة القانونية وأول القائلين بها الفقيه الفرنسي (هنري مازو) هي السيطرة القانونية من لدن شخص يخوله القانون حق إدارة الشيء واستعماله ، وان الاصل هو الحارس القانوني المسؤول عن حيوانه ويكون المالك هو المسؤول عن ضرر الحيوان واذا سلم المالك حيوانه لغيره ولم يعلمه بعيوبه بقي المالك مسؤولاً عن الضرر ويسئل متى كانت الحراسة قانونية له عما يحدثه الحيوان من ضرر الغير^(١٥). فاذا حصل ضرر من الحيوان للخادم فهنا تقصير صاحب الحيوان لان الخادم يستعمل الحيوان لمنفعة صاحبه الا اذا ذهب الخادم بالحيوان واستعمله لمنفعته . واختلف الفقهاء الفرنسيين في شأن الرعاة والاطباء البيطريين وشركات النقل ممن يتلقون الحيوانات من ملاكها لا يستعملونها في قضاء حاجاتهم بل يباشرون كل منهم حرفته فذهب البعض بأن المادة (١٣٨٥) ق. م. ف لا تسري عليهم فألقى المشرع الفرنسي المسؤولية عن فعل الحيوان على مالكة أو على من يستخدمه، وذهب فريق اخر من الفقهاء الفرنسيين إلى ان من يستعمل الحيوان هو ذلك الشخص الذي يستعمله في انجاز الاعمال التي اعد هذا الحيوان لانجازها كاستعمال الكلاب

لحراسة الدار أو القطيع أو لامسك طريدة لاصطيادها. ففي فرنسا يقتني الانسان الحيوانات للتسلية فقط أو للتجارة كطيور الزينة وهذا ما معمول به في اغلب الدول الاجنبية والعربية بعد التطور في الحياة العامة فهناك عدد كبير في فرنسا يعملون في تربية الأرناب والحمام التي تعد ضمن الحيوانات الأهلية، ويمكن كذلك يقتني بعض الاشخاص حيوانات غير أليفة وتعيش قريب الانسان رغم تربيتها تبقى اسمها حيوانات وحشية^(١٦) وحتى الان الآراء متعددة في تفسير مفهوم الحيوان وتعريفه ولكن ديوان القضاء الأعلى الفرنسي عرف الحيوان الأليف أنه الحيوان الذي يتربى في كنف الانسان وتحت رعايته ويكبر ويتوالد^(١٧). وأن من خلال تحديد مسؤولية صاحب الحيوان ومفهوم الحيوان نجد أن كل حيوان هو مملوك سواء داجن أو غير داجن مفترس أو غير مفترس تترتب عليه مسؤولية عن الضرر الذي يحدثه بفعله الايجابي. ولا تترتب على الحيوانات الغير مملوكة لاحد كالطير في السماء والجراد والحيوانات المفترسة التي تهاجم من ارض حيوانات داجنة أم أشخاص إلا إذا كان صاحب العقار (الارض) سبب ضرر يخطئه^(١٨).

نستخلص القول بأن المسؤول عن الحيوان تدور المسؤولية عليه في القانون المصري والفرنسي حول فكرة الحراسة ويتفق القانون الفرنسي مع القانون العراقي بانهم يجمعون بين مسؤولية المالك والحارس فاذا وجدت مسؤولية الحارس تنفي مسؤولية المالك وبالعكس.

رابعاً : مفهوم صاحب الحيوان كشخص طبيعي في الفقه والقانون الأنكلو أمريكي

في الفقه الأنكليزي ان الاشخاص الذين يملكون حيوانات يضيفون على أنفسهم صفة الحارس أكثر من صفة المالك خصوصاً في الحيوانات المصاحبة، اذ نلاحظ بأن بعض الحيوانات المملوكة تستعمل استعمالات مختلفة، وأغلب ما يطلق على الحيوانات صفة المصاحبة وهذا ما هو سائد بالقانون الامريكي والانكليزي حتى ان مصطلح الحارس الذي يضيفه المالك على نفسه أصبح هو المستعمل والطاغي في القانون الانكلو امريكي اكثر من مصطلح المالك^(١٩) والنص التالي يوضح ذلك .

(reporting what owners of dogs cats birds , and small animals list as benefits of pet ownership) . An increasing number of persons with companion animals in their animals " guardian" rather than " owner "

وفي القانون الانكلو امريكي اذا اتم مراعاة صفة المصاحبة، أي اذا عُدّ الحيوان حيواناً مصاحباً، أي ان القانون الامريكي يعطي حق ملكية أقوى لمالكة ولكنه يحمله مسؤوليات والتزامات أكبر من المعتاد وأحياناً يحدد القانون الانكلو امريكي عدد الحيوانات المصاحبة التي يجب امتلاكها وعدم جواز تجاوز هذا الحد وكذلك يمنع تربية الحيوانات المصاحبة في العقار اذا كان مستأجر^(٢٠). وفيما يلي النص باللغة الانكليزية :

(If an animal is considered a companion animal , a person may have more rights in the animal but will also likely be subject to more statutory

responsibilities Absent an applicable statute landlords may restrict or prohibit the harboring of an animal in a rental unit . In addition , local laws may restrict the number or type of animal to be held on the property of impose other requirements relating to the ownership of the animal even if a person owns the real property where the animal is located . Federal law may preempt these restrictions . The federal laws directly impacting one's ability to keep a companion animal in housing all relate to specific classes of people or housing . The first law analyzed .

علماً ان هذا التوجه اعلاه هو ما نص عليه التشريع الانكلو امريكي، اما بالنسبة للقضاء الانكليزي فقد ميز بين حيوان الخدمة وحيوان المصاحبة أو المرافق والفرق بينهما هو ان حيوان الخدمة مدرب بمساعدة أصحاب الحاجات الخاصة والمعوقين ومن هم في حكمهم فيجوز الاحتفاظ به في سكن مستأجر بالرغم من ان الحكم القانوني اعلاه يمنع الاحتفاظ بالحيوانات المصاحبة في السكن لمستأجر لعدد محدد أما الحيوانات المرافقة او المصاحبة فلا يجوز الاحتفاظ بها في السكن المستأجر لأنها تتخذ أحياناً كثيرة لأغراض التسلية وغيرها.

الفرع الثاني

مفهوم مالك الحيوان كشخص اعتباري فقهاً وقانوناً

لا فرق بين مسؤولية صاحب الحيوان بين أن تكون شخصيته حقيقية أو شخصية اعتبارية (معنوية)، وبالإمكان عد الشخص قانوناً مالك للحيوان ومسؤول عن الخسائر التي يحدثها الحيوان وهذا ما ورد في القوانين الفرنسية^(٢١). ونبحث في هذا الفرع أولاً مسؤولية مالك الحيوان كشخص اعتباري في القانون المدني العراقي وثانياً مسؤولية مالك الحيوان كشخص اعتباري في القانون المدني المصري وثالثاً مسؤولية مالك الحيوان كشخص اعتباري في القانون المدني الفرنسي .
أولاً : مسؤولية مالك الحيوان كشخص اعتباري في القانون المدني العراقي

إن الشخص المعنوي بحكم طبيعته لا يمكن ممارسة نشاطه إلا من خلال اشخاص طبيعيين يمثلونه ويعملون باسمه أو يعملون تحت رقبته وتوجيهه، وحسب المادة (٤٧) من القانون المدني العراقي أن الاشخاص المعنوية هي الدولة والادارات والمنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة بالشروط التي يحددها وكذلك الالوية والمحافظات والبلديات والقرى والأوقاف والشركات التجارية المدنية والجمعيات وكل مجموعة من الاشخاص والاموال التي يمنحها القانون شخصية معنوية^(٢٢).

وأن القانون العراقي أجاز دفع المسؤولية ينفي الخطأ على حين لم يجيز القانون المصري والقانون الفرنسي هذا الدفع، وأن الفقهاء العراقيين جعل للشخص المعنوي مسؤولية وحسب المادة (٤٨) م عراقي^(٢٣). وقد نصت المادة (٢١٩) ق.م.ع (على ان الحكومة والبلديات والمؤسسات الأخرى التي تقوم

بخدمة عامة وكل شخص يستغل احد المؤسسات الصناعية أو التجارية مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدمهم اذا كان الضرر ناشئاً عن تعدٍ وقع منهم اثناء قيامهم بخدماتهم) .

فمالك الحيوان حين يكون من الاشخاص الاعتباريين كالدولة مثلاً حين يستفاد من الحيوان لأهداف خاصة للأغراض الامنية كما في التفيتش في السيطرات والبيوت وخاصة الحالات الارهابية، وكما يعمل بهذا حالياً في العراق لأنه يمر بظروف خاصة بالإرهاب بحيث تكون الدولة مسؤولة عن الاضرار مسؤولة مدنية وكذلك الشركات الامنية وشركات السيرك الترفيهية التي تدخل للعراق مسؤولة عن ترك الحيوانات وعدم مسائلة الجهات الخاصة لهذه الشركات . وخير دليل على ذلك استعمال الكلاب البوليسية كما في (k9) .

ثانياً : مفهوم مالك الحيوان كشخص اعتباري بالقانون المدني المصري

هناك من يميز بين طائفتين من الاشخاص فالطائفة الاولى صادرة عن الشخص المعنوي الذي تنسب افعاله اليه وكأنها صادرة عن الشخص المعنوي نفسه وحيث يسأل عنها مسؤولية شخصية، والطائفة الثانية التابعين الذين يسأل عنهم الشخص المعنوي مسؤولية المتبوع عن افعال تابعيه وهذا ما جاء في قول الدكتور سليمان مرقص "أن الاشخاص المعنوية الخاصة يمكن مسائلتها مسؤولية مدنية" (٢٤) وذهب رأي آخر إلى الشخص المعنوي ليس له ارادة ذاتية خاصة وأن الاشخاص بين عضو وتابع ومسؤولية الشخص المعنوي هي مسؤولية عن افعال هؤلاء أي مسؤولية المتبرع عن افعال تابعية وتكون سلطة الشخص المعنوي سلطة فعلية تجعل منه حارساً للشيء فله هذه السلطة من الاستعمال والتوجيه والرقابة حتى وان كانت الحيابة المادية لغيره من الاشخاص فالشخص المعنوي يكون هو مالك لكون له سلطة قانونية وفي الوقت نفسه له سلطة فعلية على الشيء طالما استمرت له الحيابة وبذلك يكون حارس الشيء (٢٥).

وموقف الفقه المصري حول طبيعة مسؤولية الشخص المعنوي فقد ذهب المغفور له الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري إلى أنه قد يحدث الخطأ يوجب المسائلة اذا كان صادر من احدى هيئات الشخص المعنوي، فلا بد أن من نسبة الخطأ مباشرة إلى الشخص المعنوي، ويقول عن موقف القضاء المصري من مسائلة الشخص المعنوي العام، وقد عرّف القانون المصري بالمادة (٥٢) والتي ذكرت سابقاً. ويطبق على مسؤولية الدولة والهيئات العامة قواعد المسؤولية التقصيرية التي يطبقها على الافراد الهيئات الخاصة وجعل الدولة مسؤولة عن الخطأ مسؤولية شخصية لا مسؤولية المتبوع عن التابع. ويقول الاستاذ سليمان مرقص "أن الأصل في القانون المصري أن الاشخاص المعنوية العامة والخاصة مسائلتها مسؤولية مدنية" (٢٦). ويطبق في مسائلتها احكام القانون المدني وهي أحكام مسؤولية المتبوع عن افعال تابعة كما تطبق على الاشخاص الطبيعيين. ويقول الاستاذ محمد فؤاد مهنا في مؤلفه عن حقوق الافراد إزاء المرافق العامة والمشروعات العامة ما يلي "يعتبر الخطأ مرفقاً أي يسأل عن المرفق في حالتين هما وقوع الخطأ

من شخص معين أو أشخاص معروفين بذاتهم ممن يعملون في خدمة المرفق"، وبهذا يطلق الفقهاء الفرنسيون على هذا النوع من الخطأ هو خطأ مرفقي، وإذا تعذر معرفة شخص محدد الضرر من بين أشخاص عاديين يطلق الفقهاء الفرنسيين على الخطأ تسمية خطأ المرفق^(٢٧).

والشخص المعنوي يعدّه حارساً يفترض أن يسيطر على الشيء سيطرة تمنع من احداث الضرر بغيره، فاذا أفلت الشيء من سيطرته كان مسؤول عن الاشياء مثله مثل الشخص الطبيعي القائم بحراسته، واستقر الفقه والقضاء على أن المتبرع يكون حارس للشيء حتى لو اصاب التابع نفسه بضرر من جراء استعماله للشيء، لان المتبوع لا يقصد سلطته الفعلية إلى الشيء في هذه الحالة^(٢٨).

وقد جعل القانون المدني المصري قيام رابطة التبعية اساس في تحديد المتبوع المسؤول عن تابعه وفق نص المادة (١٧٤) م. مصري، وقد استبعد المشرع المصري معيار السلطة القانونية واكتفى بالسلطة الفعلية التي يباشرها المتبوع على تابعه في رقابة وتوجيه حسب المادة (٢/١٧٤) ق.م المصري، واعتق المشرع المصري فكرة الخطأ المفترض والذي لا يقبل اثبات العكس في المسؤولية عن فعل تابعيه^(٢٩).

ثالثاً : مفهوم مالك الحيوان كشخص اعتباري في القانون المدني الفرنسي .

إن مفهوم مالك الحيوان كشخص اعتباري ما نصت عليه المادة (١٣٨٤) من ق.م.ف المعدلة بالمادة (١٢٤٢) ق.م.ف بالقانون الجديد الصادر في ١٠ شباط ٢٠١٦ والتي تنص على " لا يعد الشخص مسؤولاً فقط عن الضرر الذي سببه بفعله الشخصي بل ايضاً عن الضرر الذي وقع بسبب الاشخاص الذين يسأل عنهم أو بسبب الاشياء التي في حراسته"

وقد بين القانون الفرنسي تطبيق احكامه عن مسؤولية المتبوع عن تابعه وخير مثال على مسؤولية الشخص المعنوي في القضاء الفرنسي (قضية بلاتكو) الذي طلب تعويض من محكمة مدنية (بوردة) نتيجة صدم ابنته الصغيرة من قبل عربة تابعة لمصنع دخان التابع للدولة بعد أن كسب القضية عن طريق القضاء العادي التي دفع بها القضاء الاداري بعدم الاختصاص^(٣٠). ولكن ما نجد في القانون الفرنسي ان الدولة لا تتحمل مسؤولية الخسائر التي تلحقها الحيوانات بالغير لأن المبادئ القانونية المتعلقة في الافراد لا تسري على الاشخاص المعنوية العامة إلا إذا اثبت المجلس الدستوري ارتكاب تقصير مقدم من خلال التفسيرات اللازمة^(٣١).

ومن أنصار اخضاع الشخص المعنوي للمسؤولية في الفقه الفرنسي الدكتور ستارك الذي أشار برسالته ومؤلفه عن الالتزامات إلى مسؤولية الشخص المعنوي، وترد فكرته إلى فكرة الضمان أي ضمان المتبوع وفاء بالتزام تابعه بتعويض الضرر الذي سببه التابع للغير بخطأ منه ومضى بقوله أن كل شخص قانوني فرد أو جماعة يسأل مسؤولية مباشرة عن الاضرار التي تصيب الغير من جراء نشاط الاشخاص الذين يستخدمهم ويعملون باسمه ولحسابه^(٣٢).

كذلك أشار الفقيهان الفرنسيان (مازو وتتك) في مؤلفهم الشهير عن المسؤولية المدنية بمسألة الشخص المعنوي رغم أن الشخص المعنوي مجرد افتراض خلقه القانون، ولكن حسب رأيهم أن نظام الشخصية القانونية برمته من خلق القانون، مثال الرقيق والاشخاص الذين حكم عليهم بالموت المدني مجردين من الشخصية القانونية على الرغم من وجودهم الفعلي الواقعي، وهذا دليل قاطع على أن الشخص القانوني لا يراد من في الانسان أو الادمي أي أن الشخص الطبيعي يوجد ومع هذا لا يكون له وجود في نظرية مسؤولية الاشخاص المعنوية الخاصة بالمسؤولية. وبالرغم من أن الشخص المعنوي ليس له ادراك أو تميز مع ذلك فهو يباشر نشاطه عن طريق ممثلين من الاشخاص الطبيعيين وهؤلاء يتوافر لهم الادراك والتمييز رغم أن الشخص المعنوي له شخصية مستقلة^(٣٣).

مما تقدم أن مسؤولية الشخص الطبيعي والشخص المعنوي كصاحب حيوان فيما يصدر عنه من أضرار يجب أن يتحمل هذه الأضرار وكذلك الدولة عند امتلاكها الحيوانات للأغراض الامنية والترفيهية مسؤولة كما يسأل الشخص الطبيعي وانتهينا أن مسؤولية صاحب الحيوان في القانون المدني العراقي والقوانين المقارنة متقاربة وليس هناك اختلاف ولكن الاختلاف فقط بالتسمية ففي القانون العراقي جعل مالك الحيوان هو المسؤول وفي القوانين المقارنة كالقانون المصري والفرنسي (حارس الحيوان) والقانون الانكلو امريكي قد نحا منحاً فيه نوع من الغرابة اذ جعل الصفة العرضية اقوى من الصفة الاصلية ولتوضيح ذلك هو ان المالك دائماً ما يكون مسؤولاً عن حيواناته وعن حراستها رغم ان الحارس قد يكون منفصل عن المالك اذ قد يكون حارساً بأجر أو بدون اجر كحيوان المالك الأصلي ولكن نلاحظ من القانون الانكلو امريكي انه قد غلب الصفة العرضية على الصفة الاصلية اذ جعل الحارس مستخدماً بكثرة في النصوص الانكليزية ليشمل هذا المصطلح صفة المالك والحارس معاً وهذا ما نلاحظ عكس القوانين العراقية والمصرية والفرنسية، اما مالكاً أو حارساً، بحيث ان الاستعمال التشريعي في القانون الانكلو امريكي اصبح اذاً ما أورد مصطلح الحارس فان من البديهي ان يحمل عليه معنى المالك، الا اذا تمت قرينة أو بيينة على ان الحارس هو ليس بالمالك اما كنص قانوني فإنه تقريباً أغفل كلمة المالك واستخدم كلمة الحارس بشكل غالب، ولربما هذا الوضع القانوني يعود إلى استقلالية وذاتية التطور الانكلو امريكي اذ انه يتأثر في احكامه التشريعية بتطبيقاته الجزئية والعملية بشكل كبير ولربما واقع علاقته الانسان بالحيوان التي تطغى عليها طبيعة الحراسة الملازمة للملكية ولكثرة التشريعات المنظمة لمسؤولية المالك بحراسة ومتابعة تصرفات حيواناته قد جعلت مصطلح الحارس أكثر ظهوراً واستعمالاً في النصوص الانكلو امريكية، ونقترح تسمية مالك الحيوان بالحارس كون لا يمكن التسليم بان المالك للحيوان المملوك هو المالك لأن الحيوان غير المملوك غير خاضع للحراسة لان جنايته تذهب هدرأ وهذا غير مقبول وانتهينا بأن مسؤولية صاحب الحيوان هي مسؤولية تقصيرية

المطلب الثاني

الأساس القانوني للمسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية

الحيوانات في المناطق السكنية

لا خلاف بين الفقهاء أنه لا مسؤولية على فعل الحيوان غير المملوك لاحد أما الحيوان المملوك فأن صاحبه يستخدمه في مصالحه من ركوب وحمل ويتخذ وسيلة لقضاء حاجياته فيكون صاحبه ضامن للأضرار التي تحصل منه وفي هذا المطلب نبين في فرعين نتناول بالفرع الاول اساس المسؤولية لصاحب الحيوان وفي الفرع الثاني شروط هذه المسؤولية

الفرع الأول

الأساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان فقهاً وقانوناً

من خلال هذا الفرع سنبحث الاساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان في القانون المدني العراقي أولاً والاساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان في الفقه والقانون المصري ثانياً والاساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان في الفقه والقانون الفرنسي.

أولاً : الاساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان في الفقه و (ق.م.ع)

الأصل في مسؤولية الفعل الناتج عن الحيوانات يرجع للنص الوارد في القرآن الكريم وبالآية المباركة (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ {^(٣٤) } ولفهم النص القرآني نستعين بشرح الفقيه الاسلامي الشيخ اسماعيل الجزائري في كتابه آيات الاحكام^(٣٥). وأعمال لقوله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو سوق من اسواقهم فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن وذهب البعض إلى جناية البهائم غير مضمونة لعموم حديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأن الاساس القانوني في (ق.م.ع) هو نص المواد من (٢٢١ - ٢٢٦) ق. م . ع. حيث حددت جناية الحيوان ونصت المادة (٢٢١) ق. م . ع. على " أن جناية العجماء جبار فالضرر الذي يحدثه الحيوان لا يضمنه إلا إذا ثبت انه لم يتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر" . أي أخذ القانون العراقي من الفقه الاسلامي وكذلك نصت المادة (١/٢٢٣) ق. م . ع. على أنه "إذا أدخل شخص دابة في ملك غيره بدون اذنه ضمن مطلقاً ضرر تلك الدابة سواء راكب أو سائق أو قائد موجود عندها أو غير موجود" . والمشرع العراقي يتطلب بوجه عام اثبات الخطأ من جانب المضرور على الحارس القانوني أو (المالك القانوني) حسب المادة (٢/٢٢٦) ق. م . ع. ، والمادة (٢٢٣) ق. م . ع. ، وبينما جعل ركن اخر للأساس هو الخطأ المفترض القابل لاثبات العكس ولم يميز بين حيوان خطر وآخر غير خطر معلل ذلك بان الحيوانات الاليفة يمكن أن تكون مصدر للخطر ، وعلى المشرع العراقي بدل أن يضع عدة نصوص حول المسؤولية عن فعل الحيوان عليه أن يجعلها ينص واحد يبين المسؤولية عن الحيوانات كما فعل المشرع الفرنسي والمشرع المصري . ويفهم من نص المادة (٢٢١) ق. م . ع. عراقي أن مسؤولية صاحب الحيوان تقوم على خطأ يجب على المضرور اثباته في جانب صاحب الحيوان هو

عدم اتخاذه الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر^(٣٦). أما المواد الباقية من نص القانون اشارت إلى صور لخطأ صاحب الحيوان ترتب عليه مسؤولية عن الضرر الذي يلحق حيوانه بالغير كما في المادة (٢٢٢) ق.م.ع^(٣٧).

ونستخلص القول أن مسؤولية صاحب الحيوان وأساسها القانوني في القانون المدني العراقي تقوم على خطأ ثابت وفقاً لاحكام المادة (٢٢١) ق.م.ع وأشارة بعض النصوص في (ق.م.ع) على صورتين للخطأ حسب نص المادة (٢/٢٢٤) والمادة (٢/٢٢٥) ، المسؤولية على اساس خطأ مفروض قابل لاثبات العكس ويستطيع صاحب الحيوان التخلص من المسؤولية تبعاً لطبيعة الخطأ المنسوب اليه وعلى المضرور اثبات أن صاحب الحيوان لم يتخذ الحيطة لمنع وقوع الضرر.

ثانياً : الأساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان بالفقه و(ق.م.ع)

أن أساس المسؤولية في (ق.م.ع) بنيت على فكرة الحراسة ومتى وجدت الحراسة كان صاحبها مسؤول عن كل ضرر ناشيء عن فعل الحيوان، والحراسة أما مادية أو قانونية^(٣٨). ولم يشأ المشرع المصري أن يعلق المسؤولية على خطأ معين يثبت حق المسؤول مالكاً أو منتفع فحذا حذو المشرع الفرنسي الذي أفرد المسؤولية لمالك الحيوان المنتفع بنص خاص ورد في المادة (١٥٣) ق.م.ع. أهلي قديم التي تنص على "وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه الضرر الناشئ عن الحيوان سواء كان في حيازته أو تسرب منه". وكذلك نص المادة (١٣٨٥) ق.م.ع. ف بأن مسؤولية مالك الحيوان أو من يستخدمه يسأل عما يحدثه الحيوان وبهذا بين النصين المسؤولية مفترضة رغم الخلاف في التعبير ولا يكلف المضرور اثبات الخطأ في جانب مالك الحيوان أو حارسه ولكي تثبت العلاقة المباشرة بين فعل الحيوان وبين الضرر الذي اصابه. وكذلك المادة (١٧٦) ق.م.ع. من التقنين الجديد المقابلة للمادة (١٣٨٥) ق.م.ع. ف في المعدلة بالمادة (١٢٤٣) ق.م.ع. ف الجديد الصادر في ١٠/شباط/٢٠١٦. حيث جعل المشرع المصري اساس المسؤولية مفترضة مبنية على خطأ مفترض ولا يستطيع الحارس أن يدرك المسؤولية عنه بنفي العلاقة السببية .

فالمشرع المصري بنى المسؤولية على خطأ مفترض غير قابل لاثبات العكس وهذا مغاير لموقف المشرع العراقي الذي جعلها تارة على خطأ. ثابت وتارة يقيمها على خطأ مفترض فرض بسيط قابل لاثبات العكس وهو اتجاه منتقد في الفقه المدني^(٣٩) والحراسة المادية تنتقل للحارس والحراسة القانونية تبقى للمالك وتنتقل المسؤولية المفترضة من الحارس أو المالك للحيوان إلى شخص آخر غيرهم فيعتبر هو الحارس المفترض وإذا سرق الحيوان أو هرب ثم استولى عليه غير حارسه فيعتبر في حراسة سارقه أو من استولى عليه ويسأل هذا عما يحدثه الحيوان من أضرار .

ثالثاً : الأساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان بالفقه و(ق.م.ع)

أما المسؤولية وأساسها في القانون المدني الفرنسي هو نص المادة (١٣٨٥) ق. م. ف المعدلة بالمادة (١٢٤٣) ق. م. ف البريد الصادر في سنة (٢٠١٦) والتي تقرر المسؤولية لمالك الحيوان والمستفيد منه سواء منتفع أو مستأجر أو مستعير ومسؤول عن تعويض الخسائر والاضرار الناجمة عن الحيوان^(٤٠)، أي مسؤولية صاحب الحيوان بالقانون الفرنسي حسب نص المادة (١٣٨٥) ق. م. ف المقابلة للمادة (١٥٣) ق. م. م. أهلي فلا تسري على المالك الذي أصاب الحيوان الخادم المكلف بحراسته فالمالك يسأل على ضوء المادة (١٣٨٢) ق. م. ف المعدلة بالمادة (١٢٤٠) ق. م. ف الجديد الصادر في (٢٠١٦) والمقابلة للمادة (١٥١) ق. م. م. أهلي وهنا تكون مسؤولية المالك تقصيرية تتطلب اقامة الدليل في جانب المصاب على خطأ معين، كأن يكون قد سلم حيوان معيب لخادمه دون أن يظهر للخادم العيب وقد أخذ القضاء الفرنسي قديماً بهذا الرأي^(٤١). وبالرغم أن مصطلح حارس الحيوان يطلق على المسؤول عن الحيوان في مصر وفرنسا ولا يستخدم هذا المصطلح في العراق وبعد أن كان القضاء الفرنسي مستعين بالفقه باعتبار المسؤولية عن فعل الشئ ومنها الحيوان قائمة على الخطأ المفترض افتراض قابل لإثبات العكس ثم تحول بعد ذلك إلى الخطأ المفترض غير قابل لإثبات العكس، إلا إذا اثبت المدعي عليه أن الضرر قد نشأ بسبب اجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير، والفقه الفرنسي ذهب أول الأمر إلى أن أساس المسؤولية افتراض وقوع خطأ من الحارس من اقتناء الحيوان الذي احدث الضرر أو في حراسته وقد ذهب الفقيه جوسران وسافانير بان أساس المسؤولية للحارس ليست تحمل تبعه كما ذهب بعض الفقهاء^(٤٢). وذهب الفقيهان الفرنسيان (كولان وكابيتان) إلى أن المسؤولية هي خطأ في الحراسة أو نقص في الحراسة أو اهمال الرقابة وأن من الواجب من تكون عليه حراسة الحيوان أو السيطرة الفعلية عليه ومن بيده زمام هذا الحيوان أن يمنع الضرر عن الغير بان يحول بين الحيوان وبين ايقاع الضرر أو الاذى للآخرين، واذا لم يتم بهذا الواجب فإنه أخل بالتزامه وحققت عليه المسؤولية ونص المادة (١٣٨) ق. م. فرنسي صريح بان المسؤولية لا تقع على المالك وحده وانما على من يستخدم الحيوان^(٤٣). وذهب الفقيهان كولان وكابيتان بالقول بأننا أمام خطأ مفترض لا حاجة للمضرور إلى اقامة الدليل عليه وعلى المدعي عليه أن ينقض هذا الخطأ لأنه افتراض قانوني بسيط قابل لإثبات العكس ويستدلان على رأيهما بان الأصل في القرينة القانونية تكون بسيطة قابلة للإثبات وانها لا تكون قاطعة ألا ينص صريح في القانون^(٤٤) ومن خلال ما تقدم اعلاه أن أساس المسؤولية لصاحب الحيوان في القانون العراقي والقوانين المقارنة بان المسؤولية في القانون المدني العراقي تقام على افتراض خطأ قابل لإثبات العكس وأقام القانون المدني المصري والفرنسي المسؤولية على خطأ غير قابل لإثبات العكس وتميل الدراسة الى ان الرأي الراجح هو ما وجد في القانون المدني العراقي هو خطأ مفترض قابل لإثبات العكس

الفرع الثاني

شروط المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات

في المناطق السكنية بالفقه والقانون

تتحقق المسؤولية اذا تولى شخص حراسة حيوان وأحدث الحيوان ضرراً للغير ويكون الحارس أو المالك مسؤولاً عن هذا الضرر ولهذا يتوفر شروط حتى تقام المسؤولية لذا سنبحث الشروط بالفقه والقانون العراقي أولاً والشروط بالفقه والقانون المصري ثانياً والشروط في الفقه والقانون الفرنسي .

أولاً : شروط المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية في الفقه والقانون العراقي.

من شروط المسؤولية المدنية لمالك الحيوان عن فعل حيوانه في القانون المدني العراقي شرطان هما ان يحدث الحيوان ضرر يصيب الغير أولاً وان ينسب إلى صاحب الحيوان خطأ في توجيهه ورقابته أي يحدث ضرر بفعل الحيوان ويكون بعمل ايجابي يصدر عنه كرفس أو عض أو نطح أو دهس، أما اذا حدث الضرر دون قيام الحيوان بعمل ايجابي فلا تترتب المسؤولية على مالكة كما لو حدث الضرر نتيجة اصطدام شخص بحيوان، ولا يشترط لقيام المسؤولية حصول تماس مادي مباشر بين الحيوان وبين المضرور وانما يكفي ان يكون فعل الحيوان لاحداث الضرر، كما لو جمح حصان أو هاج ثور أو انفلت حيوان مفترس من قفص سيرك فأصاب الناس ذعراً أدى إلى ضرر ألحق بهم من جرح أو كسر أو دهس نتيجة التزاحم من الضرر^(٤٥). إذن المسؤولية لمالك الحيوان أو حارسه لا تترتب الا اذا نسب خطأ اليه في توجيه الحيوان وقيادته ورقابته سواء كان الخطأ مما يجب أثباته أو كان مفروض فرض قابل لاثبات العكس أو غير قابل للنفي ولا يكون مالك الحيوان أو حارسه مسؤول اذا تسبب المضرور بخطئه في احداث الضرر أي اذا كان بسبب أجنبي أي شروط المسؤولية لصاحب الحيوان في (ق.م.ع) هو حراسة الحيوان من قبل المسؤول عنه أي صاحب الحيوان وان يحدث الحيوان ضرر للغير وهناك شروط اخرى منها ان يكون هناك خطأ من صاحب الحيوان وخطأ من الدولة في الحفاظ على أمن وسلامة الناس من الحيوانات داخل المدن والمناطق السكنية^(٤٦)

ثانياً : شروط المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوان في الفقه والقانون المصري.

تتحقق المسؤولية في القانون المدني المصري بتوافر شرطين هما تولى شخص حراسة حيوان وثانياً أحداث الحيوان ضرر للغير كما جاء في الوسيط لشرح القانون المدني للاستاذ المغفور له الدكتور عبد الرزاق احمد السنهوري وجاء في بعض الكتب والمؤلفات ثلاثة شروط أي إضافة شرط وهو ان يكون الحيوان من جملة الحيوانات الداجنة التي يمكن الانسان ان يحافظ عليها ويجعلها تحت رقابته^(٤٧). حيث لا تتحقق المسؤولية الا اذا تولى شخص حراسة حيوان وسبب الحيوان بفعله الايجابي ضرر وان يكون هناك خطأ في الحراسة أي خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس^(٤٨). ولكن يستطيع حارس الحيوان ان يفي عنه المسؤولية في القانون المدني المصري ينفي العلاقة السببية بأثبات السبب الأجنبي^(٤٩). هي ان يتترك الحارس زمام الشيء ويفلت من يده ، فحارس الحيوان هو من بيده زمام الحيوان والسيطرة الفعلية

بحق أو بغير حق وسواء كانت السيطرة شرعية ام غير شرعية ما دامت سيطرة فعلية قائمة فليس حارس الحيوان هو ضرورة مالكة قد ينتقل زمام الحيوان من يده إلى يد غيره فيصبح هذا الغير هو الحارس وليس الحارس هو المنتفع بالحيوان اذا لم يكن له السيطرة الفعلية في توجيهه وفي رقابته وليس الحارس من يعرف عيوب الحيوان ويتركه يضر بالناس ما دام لا يملك التصرف في أمره ولا يعتبر حارساً بوجه عام لا الراعي ولا السارق ولا الخادم ولا السائس الا اذا كان لهم السيطرة الفعلية على الحيوانات في توجيهه ورقابة واستعمال وحسب المادة (١٧٦) ق.م.م من شروط مسؤولية حارس الحيوان ان يكون الحيوان حي وان يحدث هذا الحيوان ضرر للغير اما الذي يحدثه الحيوان الضرر لنفسه لا تشملها المادة (١٧٦) ق.م.م^(٥٠). ولا يهم ان يكون الحيوان أليف ام متوحش فمالك الغاية لا يسأل عن الضرر الحاصل من الحيوانات التي توجد فيها، وإنما يسأل عن خطأه طبقاً لنص المادة (١٦٣) ق.م.م المقابلة لنص المادة (١٣٨٢) ق.م.م.ف وليس لنص المادة (١٧٦) م. مصري المقابلة لنص المادة (١٣٨٥) م فرنسي^(٥١). فاذا عبرَ قطيع من الغزلان أحد الطرق أو أي قطيع من الحيوانات وتسبب في وقوع حادث لا يسأل من رسا عليه المزداد بل يسأل سائق السيارة التي يقودها في الغاية وخصوصاً اثناء الليل دون ان يتخذ الاحتياطات اللازمة لحمايته أثناء سيرة، اذن الحراسة القانونية تبقى لمالك الحيوان حتى ولو كان بحراسة خادمه وعليه اثبات انه لم يكن بإمكانه منع الفعل الذي نشأ عنه الضرر مثال على ذلك اذا فك مستخدم قاصر قيد فرس مخدومة ليسقي الفرس فجفلت وانفلتت منه راكضة إلى حوض الماء وصدمت ولدأ وتسبب ذلك في وفاته فان مالك الفرس وحارسها يكون مسؤول عن الضرر الواقع مالم يقيم الدليل على خطأ المتضرر أو على قوة قاهرة^(٥٢).

أما اذا كان دوره سلبي محض فأن الضرر لا يكون من فعل الحيوان ولا يستلزم الدور الايجابي ضرورة الانتقال المادي بين الحيوان والجسم الذي لحق به الضرر^(٥٣). وتطبيقاً على ذلك بأن خرج حيوان مفترس من حراسة شخص فجأة للطريق العام وأصيب بالذعر أحد المارة وسقط وجرح دون ان يمسه الحيوان فهذا الضرر من قبل الحيوان، وبالتالي يسأل عنه حارسه اذن كل ضرر يحدثه الحيوان يكون حارسه مسؤول عنه فاذا ركل حصان شخص فجرحه أو نطح ثور انسان وقتله واذا عض كلب شخص فأحدث به ضرر وتلف حيوان مزروعات مملوكة لاحد الاشخاص مسؤول عنها حارس الحيوان فلا يفترض الخطأ بل يكلف المدعي اثباته حسب القواعد العامة وأذا كانت من فعل الحيوان كانت خطأ مفترض من جانب الحارس وتطبيق نص المادة (١٧٦) ق.م.م.اي ان هذه المادة تشمل جميع الأضرار التي يحدثها الحيوان ويطبق النص على حاله نقل مرض في الحيوان ومضايقته للجيران.

ثالثاً : شروط المسؤولية المدنية لصاحب الحيوان عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية في الفقه والقانون الفرنسي

في القانون الفرنسي كذلك من شروط المسؤولية هو الدور الايجابي للحيوان في احداث الضرر دون الدور السلبي المحض لا يكون من فعل الحيوان لا تترتب عليه المسؤولية كما لو ارتطم شخص

بجسم حيوان حي وجرح^(٥٤). وقد ميز الفقه الفرنسي بين الحراسة المادية والحراسة القانونية فجعل الحراسة القانونية هي حق يعطيه القانون للشخص في السيطرة على الحيوان وهي التي ترتب المسؤولية وقد عدل عن هذا الرأي أثر حكم محكمة النقض الفرنسية في (٢ ديسمبر سنة ١٩٤١) فأخذ بمعيار السيطرة الفعلية والتوجيه والرقابة فقد يكون الحيوان عقار بالتخصيص اذا وضعه صاحبه في عقار يملكه رصداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله فالمواشي الملحقة بأرض زراعية والحمام الملحقة بالابراج والارانب بالجحور والنحل بالخلايا والاسماك بالاحواض كلها عقارات بالتخصيص ويسأل عنها حارسها عما تحدثه من ضرر أي تسري عليها المادة (١٣٨٥) ق.م.ف.ف المقابلة للمادة (١٧٦) ق.م.م. اذن ملخص شروط المسؤولية متفق عليها في القانون العراقي والقانون المصري والفرنسي ان يكون هناك حيوان حي وله دور ايجابي في احداث الضرر ولكن في القانون العراقي شرط ان ينسب إلى مالك الحيوان خطأ في توجيهه ورقابته .

المطلب الثالث

مسؤولية الغير عن فعل الحيوان في الفقه والقانون

إن الاعمال او الافعال غير المشروعة التي تلحق الضرر بالغير قد تقع من الشخص نفسه او تقع عن يستعين بهم في اداء مختلف الاعمال والضرر الذي يقع من الغير لا بد من جبره ولا بد من حصول المضرور على التعويض الذي يستحقه وان كان هذا التعويض لا يصل الى مرتبة اعادة الشيء الى ما كان عليه الا انه يحقق كثيراً مما تعرض له المضرور فيما لو ترك بدون تعويض لذلك وضعت التشريعات المعاصرة نصوص قانونية تتضمن قواعد المسؤولية للغير عن فعل الحيوان ومن خلال هذا المطلب سنبحث في ثلاث فروع التعريف بالغير وشروط الغير واثار مسؤولية الغير عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية .

الفرع الاول

التعريف بالغير فقهاً وقانوناً

من خلال هذا الفرع نبحث التعريف بالغير بالفقه والقانون العراقي أولاً وبالفقه والقانون المصري ثانياً وبالفقه والقانون الفرنسي ثالثاً .

أولاً : تعريف الغير بالفقه والقانون العراقي

لقد توسعت التشريعات الحديثة في مفهوم مسؤولية الغير ومن هو الغير لذلك لم تعد تتطلب وقوع الخطأ او الفعل الضار من الشخص نفسه حتى يمكن مساءلته بل قررت هذه التشريعات تماشياً مع تطور المجتمع بمسؤولية الشخص اذا ما وقع الخطأ او الفعل الضار ممن استعان بهم هذا الشخص في مختلف أوجه نشاطه حيث نصت المادة (٢١٩ ق.م.ع) "وعلى الحكومة والبلديات والمؤسسات الاخرى التي تقوم

بخدمة عامة وكل شخص مستقل احدى المؤسسات الصناعية والتجارية ومسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم" اذا كان الضرر ناشئ عن تعدد وقع منهم اثناء قيامهم بخدمتهم ويستطيع المخدم التخلص من المسؤولية اذا اثبت انه بذل ما يكفي من العناية لمنع وقوع الضرر او ان الضرر كان لا بد واقعاً حتى لو بذل هذه العناية^(٥٥) ، ولكن حسب قول العلامة الحلي "في كل الاحوال اذا ألحق الحيوان ضرر بالغير بواسطة عمل احد الاشخاص فان فاعل ذلك العمل يكون مسؤول عن الخسارة"^(٥٦) ، وقد خصص المشرع العراقي لمسؤولية الغير حاليتين بالمواد (٢٠١٨ و ٢١٩ ق.م.ع) ففي المادة (٢١٨) تتكلم عن مسؤولية الشخص عن هم في رعايته والتي تنص على (١- : يكون الاب ثم الجد ملزماً بتعويض الضرر الذي يحدثه الصغير ٢-: ويستطيع الاب أو الجد ان يتخلص من المسؤولية اذا اثبت انه قام بواجب الرقابة كان لا بد واقعاً حتى لو قام بهذا الواجب) والمادة (٢١٩) مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة ولم يضع المشرع العراقي قاعدة عامة تقرر مسؤولية أي متبوع عن الافعال الضارة الصادرة عن تابعه حتى توفرت شروطها وهذا المنهج سلكته القوانين المدنية العربية ومنها القانون المصري واختلفت احكام التشريعات وتباينت اتجاهات الفقه والقضاء حيال تحديد اساس هذه المسؤولية وتعدد هذه الآراء حول الاسس ومن هذه الاسس^(٥٧) قيام المسؤولية على اساس خطأ مفترض قابل لإثبات العكس واعتد به عدة تقنيات كالتقنين الالمانى والسويسري وكذلك قيام المسؤولية على اساس خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس اعتد بها القانون المصري والفرنسي في عدم اجازت الافلات من المسؤولية بنفي الخطأ واجازت الافلات منها بنفي السببية وكذلك اسست المسؤولية على مبدأ تحمل التبعة كما في التشريع السوفيتي وناصره جانب من الفقه والقضاء في فرنسا ومصر والمانيا ففي هذا الاساس يجيزون رجوع المتبوع على التابع أي اقامة المسؤولية على اساس خطأ التابع وكذلك اقامة المسؤولية على فكرة الضمان ونادى بها الفقهاء الفرنسيين والمصريين ويمقتضى مسؤولية الغير يعتبر التابع امتداد لشخصية المتبوع اذن الاساس للمسؤولية عن فعل الغير بالقانون العراقي لا بد الاشارة لأمرين ، الامر الاول اعتبار القانون العراقي مسؤولية المتبوع عن تابعه خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس ولكن يستطيع المتبوع نفي خطئه والافلات من المسؤولية بنفي العلاقة السببية بين خطئه المفترض وبين الضرر الذي اصاب الغير بفعل تابعه والامر الاخر ان قانون اصلاح النظام العراقي أوصى بإقامة المسؤولية على عنصر الضرر وتأسيساً على فكرة الضمان^(٥٨) ، وان احكام المسؤولية تقضي في المادة (٢٢٠ م.عراقي) "المسؤول عن عمل الغير حق الرجوع عليه بما ضمنه" أما اذا اشترك المتبوع مع التابع بالخطأ لا يحكم للمتبوع بكل ما دفع من تعويض ، لقد حاول المشرع العراقي سد الفراغ الموجود في الشريعة الاسلامية بالنسبة للمسؤول عن عمل الغير حيث نص بالمواد (٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ م.عراقي) على المبادئ العامة التي تحكم المسؤولية عن عمل الغير وهذه المواد تتشابه والحلول الواردة في المادة (١٣٨٤ ق.م.ف) مع بعض التعديلات فالمادة (٢١٩ م.عراقي) تبحث عن مسؤولية المخدم^(٥٩) ، أي ان الحكومة والبلديات والمؤسسات الاخرى تقوم بخدمة عامة مسؤولون عن الضرر الذي يحدثه مستخدموهم وهذا مناقض للمادة (١٣٨٤ ق.م.ف) ونستخلص القول بان الغير هو كل شخص يجوز ان يسري في حقه التصرف القانوني

الذي حدث عن واقعة قانونية وتعتبر مسؤولية الغير عن فعل الحيوان واقعة قانونية . ويعتبر من الغير الخلف الخاص الذي استلم الحيوان في نية شراءه أي المشتري المحتمل وكذلك التابع للمتبوع الذي لا تنتقل اليه زمام الحيوان بالسيطرة الفعلية في توجيهه ورقابته والتصرف به .

ثانياً : مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقانون المصري

يقصد بالغير شخص لا علاقة للمدعى عليه حارس الشيء به وقد صدر عنه فعل ادى إلى حصول الضرر اما برمته أو بصورة مشتركة مع فعل الشيء ويعرف كذلك بأنه كل شخص لم يكن طرف في العقد بين صاحب الحيوان والمضروب^(٦٠). اختلف الفقهاء المصريون في شأن من يتلقى الحيوان من مالكة لا يستخدمونه في قضاء حاجاتهم ولكن ليباشر كل منهم حرفته فذهب المشرع المصري بالمادة (١٥١ م.مصري اهلي قديم) و(١٦٣ م.مصري) بالقانون الجديد القابلة للمادة (١٣٨٢ ق.م.ف) المعدلة بالمادة (١٢٤٠ ق.م فرنسي) الجديد الصادر في ١٠/شباط/٢٠١٦، ان الغير المتسبب بفعله ضرراً من الحيوان يكون مسؤول وكما ثبت في حقه تقصير يقوم الدليل عليه في جانب المصاب المطالب بالتعويض ولا يأخذ بنص المادة (١٥٣ م.مصري قديم) والمادة (١٧٦ م.مصري جديد) المقابلة للمادة (١٣٨٥ م.فرنسي) المعدلة بالمادة (١٢٤٣ م.فرنسي جديد) الصادر في ١٠/شباط/٢٠١٦ ويعتبر في حكم الغير تابع المالك اذا لم تنتقل اليه الحراسة فيكون المالك مسؤول تجاه التابع بالخطأ المفترض وكذلك احداث حيوان ضرر بحيوان اخر فمالك الحيوان المضروب يرجع على حارس الحيوان الاول بالخطأ المفترض لأنه من الغير فيرجع عليه بالتعويض عن الخطأ الذي اثبتته لا للخطأ المفترض^(٦١) . وليس حارس الحيوان هو من الضرورة مالكة فقد ينتقل زمام الحيوان بالسيطرة الفعلية في توجيهه ورقابته والتصرف به من يده إلى يد غيره فيصبح هذا الغير هو الحارس^(٦٢).

فالأصل ان انتقال الحيوان من المالك للتابع كالسائس والسائق والخادم والراعي لا ينتقل الى ذلك التابع السيطرة الفعلية على الحيوان ولكن لا يمنع ان تنتقل السيطرة الفعلية للتابع لكي يسافر عليه وهنا تنتقل للتابع وعندئذ يمكن اعمال المادتين (١٧٤ و ١٧٦ م.مصري) معاً فيكون التابع مسؤول باعتباره حارس والمالك مسؤول باعتباره متبوع ويرجع المضروب على المتبوع وهو المالك والانتقال بعقد او غير عقد^(٦٣) .

إذن مسؤولية الغير عن فعل الحيوان تكون مسؤولية تقصيرية ولا تنطبق المسؤولية العقدية عليه لكونه اجنبي عن العقد ولأن العلاقة العقدية تكون بين مالك الحيوان او حارسه والمضروب ، ومن خلال فعل الغير الذي يتصف بصفة القوة القاهرة ليعفي الحارس للشيء من المسؤولية ، وقرر القانون ثبوت مسؤولية الاولياء والاصياء عن عمل الغير اذا كان في حاجة الى الرقابة والغير هنا من يرتكب عمل غير مشروع ليشمل القاصر والمجنون والمعته والمغفل والمريض كالاغمى والمشلول والمقعد والزامهم التعويض عن الضرر المدني على اساس افتراض الخطأ في المسؤول باهماله في الرقابة لاعمال

هؤلاء^(٦٤) وهذا ما نص عليه القانون المدني المصري في المادة (١٧٣ م.مصري) والقانون المدني السوري بالمادة (١٧٤)^(٦٥). وهذا استثناء من المبدأ العام في المسؤولية عن الاعمال الشخصية التي نصت عليه المادة (١٦٣ م.مصري) والمادة (١٦٤ م.سوري) التي تقول "كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض".

وقد جاءت في نصوص مسؤولية المتبوع عن اعمال التابع لوجود رابطة تبعية في القانون المصري حسب المادة (١٧٤) م.مصري والسوري بالمادة (١٧٥) م.سوري أي تكون المسؤولية عن عمل الغير وتكون استثناء على القواعد العامة في المسؤولية ولكن نجد في بعض الاحيان هناك فرق بين المسؤولية عن عمل الغير ومسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة هو ان المسؤولية عن عمل الغير ان الغير له نصيب في احداث الضرر بينما مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه ليس له نصيب في احداث الضرر والخطأ فيها هو خطأ التابع وليس خطأ مفترض للمتبوع ولكن القانون اراد هذه المسؤولية ولم يجيز للمتبوع التخلص منها باعتباره كفيلاً للتابع وان مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه تقوم على اساس تحمل التبعية كما يراه البعض^(٦٦).

ثالثاً: مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقانون الفرنسي

ومن النصوص التشريعية الخاصة بمسؤولية المتبوع عن فعل التابع في القانون الفرنسي هي المادة (١٣٨٤ ق.م.فرنسي) الفقرة الخامسة منها^(٦٧). وحسب هذه المادة ان المشرع الفرنسي لم يحدد مفهوم رابطة التبعية ولكن الفقهاء الفرنسيين اجمعوا على عدم جواز نفي مسؤولية المتبوع اذا اثبت الضرر شروطها وهذا النص يقابل المادة (٥٢ م.مصري اهلي مختلط) "على انه يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ عن افعال خادمه" الذي يشبه النص الفرنسي بالمادة (١٣٨٤) ولم يبين مدى الاستثناء من القواعد العامة للمسؤولية^(٦٨). ونصت المادة (١٣٨٤ م.فرنسي) حول المسؤولية عن الاشياء ومنها الحيوان "ان الشخص يكون مسؤول ليس فقط عن الاضرار التي يحدثها بذات فعله ولكن ايضاً عن تلك التي يحدثها الاشخاص الذين يسأل عنهم او الاشياء التي تكون في حراسته". فالمشرع الفرنسي وقت وضع التقنين المدني لم يقصد سن قواعد خاصة للمسؤولية عن الاشياء وانما يمهّد بالعبرة العامة الواردة في المادة (١٣٨٤ م.فرنسي) فقد الحقها بالنص على المسؤولية عن الحيوان والمسؤولية عن البناء أما سائر الاشياء لم يقصد المشرع استثناءها من القواعد العامة للمسؤولية الشخصية بالمادتين (١٣٨٢ ، ١٣٨٣ م.فرنسي) بواسطة شيء يستخدمه^(٦٩) ، ان التشريعات القديمة لم تعرف المسؤولية عن فعل الغير بالصورة التي عليها الآن فالقانون الروماني لم يعرف نظرية عامة لمسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه وانما اكتفى بالنص على بعض الحالات فيما يتعلق بالمسؤولية عن فعل الغير واوردها في قانون الالواح الاثني عشر على سبيل الحصر^(٧٠) ، فالقوانين القديمة لا تلزم غير من وقع منه الفعل غير المشروع لجبر الضرر ما عدا حالات معينة اوردها القانون الروماني وقد اجمع العلماء على مسؤولية الشخص المعنوي

تارة على اساس خطئة الثابت وتارة على اساس فكرة قرينة الخطأ فالشخص المعنوي اذا لم يكن مسؤول عن الخطأ الذي يرتكبه تابعه جعل هذا التابع وحده المسؤول^(٧١) .

الفرع الثاني

شروط تحقق مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقانون

عن تربية الحيوانات السكنية

يشترط لاعتبار الشخص مسؤول عن فعل الحيوان يجب ان يكون ذلك الشخص حارساً له ويجب ان يكون الحيوان هو الذي احدث الضرر^(٧٢) ، وأياً كانت الصورة التي وقع بها الضرر فقد يجرح الحيوان انساناً وقد يفلت حيوان مفترس من حراسة صاحبه ويخرج الى الطريق العام فيصاب بالذعر احد المارة فيسقط ويجرح دون ان يمسه الحيوان وكذلك يكون الضرر عدوى ينقلها الحيوان للغير او أصوات مزعجة يرسلها الحيوان^(٧٣) ، ومن خلال هذا الفرع سنبحث الشروط في القانون المدني العراقي أولاً والشروط في القانون المدني المصري ثانياً والشروط في الفقه والقوانين العربية ثالثاً والشروط في القانون الفرنسي رابعاً .

أولاً : شروط تحقق مسؤولية الغير عن فعل الحيوان في القانون المدني العراقي عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية

إن المشرع العراقي يتطلب بوجه عام اثبات الخطأ في جانب المضرور على المالك في المادة (٢/٢٢٦ م.عراقي) وكذلك المادة (٢٢٣ م.عراقي) فالمشرع العراقي لم يقنن المسؤولية المدنية على الحيوان في مادة واحدة بل في عدة مواد وكما فعل المشرع الفرنسي والمشرع المصري فقد بنى المشرع العراقي المسؤولية المدنية عن فعل الحيوان على فكرة مالك الحيوان ، فالمالك هو المسؤول عما يصدر عن الحيوان من فعل يسبب ضرر للآخرين ، فالمشرع العراقي اشار الى صاحب الحيوان في النصوص ويريد به من له السيطرة الفعلية عليه سواء كان مالك الحيوان ام ليس مالك له غير ان في الغالب ان يكون مالك الحيوان للحيوان المملوك .

إذن كل كائن حي عدا الانسان والنبات مستأنساً كان او متوحش كبير أم صغير خطر أم غير خطر شريطة ان يكون مملوك لاحد من الناس^(٧٤) ، أي المشرع العراقي اقام المسؤولية المدنية على خطأ مفترض قابل لإثبات العكس وكذلك على خطأ ثابت عكس المشرع المصري الذي اقامها على خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس^(٧٥) . وان الغير كالسائس والراعي والخادم مسؤول مدنياً عن فعله تجاه

الآخرين اذا اثبت المالك بانتقال الحيوان اليه وله السلطة الفعلية عليه رغم ان الأصل في انتقال الحيوان للتابع لا تنتقل اليه سيطرة فعلية فقد تنتقل السلطة الفعلية للمنتفع من الحيوان كالمستأجر والمستعير .

ثانياً: شروط تحقق مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقانون المصري عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية

بما ان المسؤولية المدنية عن فعل الحيوان بالقانون المصري مسؤولية مفترضة او خطأ مفترض ولا يستطيع الحارس ان يدرء المسؤولية ينفي العلاقة السببية وهناك عدة نظريات قبلت في اساس المسؤولية فالبعض ذهب الى انها خطأ مفترض وثم ذهب الى خطأ في الرقابة وقال بعضهم تحمل التبعية واستقر الرأي على الخطأ في الحراسة^(٧٦) . فالمشرع المصري اقام المسؤولية على خطأ مفترض غير قابل لإثبات العكس عكس المشرع العراقي الذي اقامها على خطأ مفترض قابل لإثبات العكس . فاذا كان الحيوان في قيادة صاحبه الذي كان يركبه وقت حصول الضرر كانت المسؤولية عن فعل الشخص لا عن فعل الحيوان ولكن عدل عنه الآن واصبح المعمول عليه ان المسؤولية في هذه الحالة عن فعل الحيوان لا عن فعل الشخص لأن الضرر لا يفترض فعل الشخص الا اذا تعمدت وعندئذ تكون مسؤوليته على اساس المادة (١٦٣ م.مصري) التي تتكلم عن الفعل الشخصي وقد تتحقق المسؤولية لو كان الضرر قد نشأ عن الحيوان اثناء هروبه من صاحبه فهذا دليل على ان الحارس قد أخطأ في حراسة الحيوان .

ويعتبر في حكم الغير تابع المالك اذا لم تنتقل اليه الحراسة كالسائس والسائق فاذا انتقل الحيوان من المالك الى يد الغير برضا المالك كان الغير تابع للمالك كالسائق والسائس والخادم والراعي فالأصل ان انتقال الحيوان الى يد التابع لا ينتقل اليه السيطرة الفعلية على الحيوان واذا كان المالك قد نقل الحيوان الى شخص غير التابع ينتفع به كالمستأجر او المستعير انتقلت الى هذا الشخص السيطرة الفعلية على الحيوان ، ان الحارس في الحراسة القانونية تثبت له سلطة قانونية على الشيء في الاستعمال والرقابة والتوجيه يستمدها من حق عيني او شخصي على هذا الشيء، أما الحراسة الفعلية ان الحارس له السيطرة الفعلية على شيء من خلال سلطته في الاستعمال والتوجيه والرقابة أي السلطة القانونية للمالك السلطة الفعلية للحارس . اذا احدث حيوان ضرر لحيوان آخر فمالك الحيوان المضرور يرجع على حارس الحيوان الاول بالخطأ المفترض لأنه من الغير أما اذا احدث الحيوان ضرر بنفسه فاذا كان الحارس هو المالك تحمل تبعة الهلاك أما اذا كان الحارس غير المالك فلا يستطيع المالك في هذه الحالة ان يحتج على الحارس بالخطأ المفترض لأنه مسؤول عن الضرر الذي يصيب الغير ولكن يجوز للمالك ان يثبت خطأ في جانب الحارس يرجع عليه بالتعويض عن الخطأ الذي اثبته لا الخطأ المفترض^(٧٧)، أي ان الضرر الذي يحدثه الحيوان قد يقع على الغير وقد يقع على الحيوان ذاته وقد يقع على المالك اذا لم يكن هو الحارس أما اذا كانت هناك علاقة عقدية بين حارس الحيوان والمضرور فان صاحب الحيوان يسأل مسؤولية عقدية لا مسؤولية تقصيرية.

ثالثاً : شروط تحقق مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقوانين العربية عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية

وإذا حدث ضرر من حيوان بري لاحد الافراد لم يكن له في سبيل طلب تعويض لعدم وجود مسؤول عنها ولكن بعض المشرعين في بلاد العربية منها المشرع اللبناني جعل صاحب الارض (المزارع) مسؤول عن اضرار الحيوانات البرية اذا ثبت خطأ على عاتقه ناتج عن فعل او اهمال^(٧٨) ، ومن خلال المثال التالي نبين بعد هذا التصور الذي يجعل صاحب الارض مسؤول عن فعل الحيوان البري فهل يعتبر صاحب (قن) دجاج يربي الطيور في حديقته مسؤول عن التسبب في وجود الثعالب والاعتداء على دجاج جاره او ان يكون ابن الجار ضحية هجوم ثعلب عليه كان يرصد دجاجة جاره ، بل اذا جلب الجار الحيوانات البرية للاعتداء على ملك الجار او الاشخاص هنا تقام المسؤولية عليه بالاستثناء لفعله الضار فهنا نجد في التشريع اللبناني لا حاجة الى نص المادة (١٣٠ م.لبناني) المبنية على الخطأ طالما ان المادة (١٢٢ م.لبناني) تصلح كسند لهذه المسؤولية فما الفائدة من تحديد المزارع او مالك الارض دون سواها بالمادة (١٣٠ م.لبناني) التي نصت على المسؤولية التقصيرية^(٧٩) ، أما في القانون اللبناني الحيوانات الداجنة كالخيل مسؤولية حارسها، ولا يوجد نص مقابل بالقانون العراقي والمصري والفرنسي حول هذا الموضوع ونظرت المحاكم الفرنسية حول الاضرار التي تحدثها الحيوانات الداجنة او التي دجنت عند خروجها من سيطرة اصحابها واحداثها ضرر للغير وتذكر على سبيل المثال بعض القضايا التي نظرت فيها المحاكم الجزائرية دون المدنية فقد اعتبر رئيس مؤسسة السيرك مسؤول جزائياً ومدنياً عن افلات احد الفيلة من رباطه بينما كان مدربه يحاول فك هذا الرباط تمهيداً لأداء دوره فهرب وتغلغل بين المشاهدين ساحقاً رأس طفلة ومسبباً جروحاً لآخرين وأدين رئيس السيرك بالاستناد لخطأه الجزائري وعدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة دون تعريض المشاهدين للخطر وحكم أيضاً على والد طفلة لتسليمه كلباً لها هاجم طفلة اخرى فهربت منه واصطدمت في باب زجاجي مما ادى الى جرحها فاعتبرت المحكمة ان والد الطفلة تسبب بالإيذاء على غير قصد نتيجة لإهماله وخطأه بتسليم طفلته كلباً لا قدرة لها على السيطرة عليه^(٨٠) .

فالمشرع المصري تشدد في مفهوم الحراسة فيسأل الحارس عن المسؤولية حتى لو ظل الحيوان او تسرب فهذه المسؤولية اقرب للمسؤولية الوضعية عن الاشياء الخطرة ومن الاجدر بالمشرع ان يقرر انعقاد مسؤولية الحارس او تحقق الضرر بفعل الحيوان لأن عدم تحقق الضرر يؤدي الى عدم تطبيق نص المادة (١٧٦ م.مصري) وتميل الدراسة الى ان المسؤولية تقام على خطأ موضوعي مفترض من جانب الحيوان لأن الحارس عليه التزام بنتيجة تقع على عاتقه هو الا يفلت الحيوان من حراسته ويحدث ضرر وفي حالة عدم خطأ من جانب الحيوان لا تنطبق هذه القاعدة لأن الضرر الحادث من الانسان وليس الحيوان ففي هذه الحالة وحسب المسؤولية الشخصية تقضي اثبات الخطأ في جانب المسؤول نتيجة تعمد

في الخطأ مثال تعمد راكب حصان في احدث الضرر وتوجيه الحيوان نحو الضرر فمنها تقوم المسؤولية على خطأ مفترض في جانب الشخص باعتباره حارس الحيوان^(٨١) .

رابعاً : شروط تحقق مسؤولية الغير عن فعل الحيوان بالفقه والقانون الفرنسي عن تربية الحيوانات في المناطق السكنية

من شروط تحقق مسؤولية الغير في الفقه والقانون الفرنسي ان يكون الغير حارس الحيوان ويجب ان يكون الحيوان هو محدث الضرر فالفقه الفرنسي يثبت الحراسة القانونية دون المادية لصفة الحارس وان الأصل هو الحارس القانوني عن حيوانه ويكون المالك هو المسؤول عن ضرر الحيوان وبما ان القضاء الفرنسي يشترط لاعتبار فعل الغير سبب اجنبي نفس الشرط لاعتبار فعل المضرور سبب اجنبي نتيجة الخطأ المضرور وحسب نص المادة (٣٨٥م.فرنسي). واذا كانت المسؤولية مفترضة بين الغير والحارس فالمضرور يرفع على الحارس بدفع التعويض والمضرور يتحمل الثلث أما الاستاذ السنهوري والاستاذ مرقص عكس هذا الرأي يكون بينهما بالنصف^(٨٢) . والقانون الفرنسي وحسب المادة (٣٨٥م.فرنسي) المعدلة بالمادة (١٢٤٣م.فرنسي) بالقانون الجديد ان الاضرار الناتجة عن الحيوانات الأليفة مسؤولية مالكيها وكذلك الحيوانات غير الأليفة المملوكة لاحد الاشخاص كالحمام في اقفاسه والارانب في المكان المخصص لها والنحل في قفيرها تستوجب حسب المادة (٣٨٥م.فرنسي) مسؤولية مالكيها ولا تشمل المادة مسؤولية الاضرار التي تلحقها الحيوانات غير الليفة الحرة الشاردة ولكن بحسب المادتين (١٣٨٢ ، ١٣٨٣م.فرنسي) تكون المسؤولية في عهدة مالك الغابة أي اثبات ان الضرر ناجم عن تقصير المالك^(٨٣) .

وفي فرنسا هناك عدد كبير يعملون في تربية الارانب والحمام التي تعد من ضمن الحيوانات الاهلية واقتنائها للتسلية فقط او التجارة كطيور الزينة وكذلك يقتني بعض الاشخاص حيوانات غير أليفة وتعيش بقرب الناس ورغم تربيتها تبقى اسمها حيوانات وحشية^(٨٤) .

وحسب تطبيق المادة (٣٨٤م.فرنسي) المعدلة بالمادة (١٢٤٢م.فرنسي) بالقانون الجديد والمقابلة للمادة (١٧٨م.مصري) اعتبر الحادث قد وقع بفعل الحيوان دون الانسان لأن لا يعتبر فعل راكب الحيوان او قائده الا اذا تعمدها^(٨٥) .

وملخص ما تقدم نرى ان شروط المسؤولية الغير عن فعل الحيوان واحدة في القوانين العراقية والمصرية والفرنسية وانتهينا ان مسؤولية الغير عن فعل الحيوان ان يكون حارساً له ويكون الحيوان قد احدث الضرر وانتهينا كذلك بانه لا يوجد نص في القانون المدني العراقي ولا القانون المدني المصري ولا القانون المدني الفرنسي حول مسؤولية الغير عن الحيوانات الأوابد عكس المشرع اللبناني الذي جعل بالمادة (١٢٢) والمادة (١٣٠) من قانون الموجبات والعقود اللبناني عن مسؤولية الغير عن الأفعال الحيوانات الاوابد كما ذكر سلفاً .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من موضوع بحثنا والذي يعد موضوعاً مهماً لأن انتشار المسؤولية المدنية عن الاضرار الناتجة عن فعل الحيوان في المناطق السكنية ، فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وعلى النحو الآتي:

اولاً: النتائج :

١- انتهينا من خلال البحث بأن مفهوم صاحب الحيوان الطبيعي والمعنوي المسؤول عن الحيوان في القانون المدني العراقي والقوانين المقارنة هو من له السيطرة الفعلية سواء كان مالك الحيوان او غير مالك. وانتهينا الى أن مسؤولية صاحب الحيوان مسؤولية تقصيرية ويكون خطأه في القانون المدني العراقي خطأً مفترض قابل لأثبات العكس بينما في القانونين المقارنين المصري والفرنسي خطأً مفترض غير قابل لأثبات العكس

٢- انتهينا بأن نوع الحيوان المسؤول عنه صاحبه هو كل كائن حي عدا الإنسان والنبات مستأنساً كان او متوحش كبير او صغير، خطر او غير خطر، شريطة ان يكون حي ومملوك لأحد من الناس وغير مسؤول عن الحيوانات الشاردة (الأوبد). وانتهينا الى أن صاحب الحيوان بالقانون العراقي هو المالك للحيوان اما في القانون المدني المصري والفرنسي هو الحارس والاختلاف هو في التسمية بالرغم من التشابه في مسؤولية صاحب الحيوان اي سماه المشرع العراقي بالمالك اما في القانون المدني المصري والفرنسي بالحارس وفي القوانين الاخرى كالقانون الانكلو امريكي غلب صفة العرضية وهي صفة الحارس على المالك وراعى صفة المصاحبة أي اعتبر الحيوان حيوان مصاحب فأعطى لمالكة حق الملكية ولكنه يحمله مسؤوليات والتزامات اكبر في المعتاد وحدد الحيوانات المصاحبة التي يجب امتلاكها في المناطق السكنية وعدم تجاوز الحد المقرر ، وقد ميز القانون الانكلو امريكي بين حيوان الخدمة والحيوان المصاحب او المرافق لاستعمال حيوان الخدمة مدرب بمساعدة اصحاب الحاجات الخاصة كالمعوقين ومن في حكمهم

٣- انتهينا بالقول بأن الأساس القانوني لمسؤولية صاحب الحيوان بالقانون العراقي تقوم خطأ ثابت وفق نص المادة(٢٢١) ق. م. ع. وأشارت النصوص الأخرى على صورتين فالخطأ حسب المادة (٢٢٤-٢) والمادة(٢٢٥-٢) من ق. م. ع. وعلى اساس خطأ مفترض قابل لأثبات العكس ويستطيع صاحب الحيوان التخلص من المسؤولية تبعاً لطبيعة الخطأ المنسوب اليه وعلى المضرور اثبات أن صاحب الحيوان لم يتخذ الحيطة لمنع وقوع الضرر وكذلك انتهينا الى الأساس المسؤولية بالقانون المصري

نص المادة(١٧٦) بأن حارس الحيوان مسؤول عما يحدثه الحيوان من ضرر للأخرين وكذلك القانون المدني الفرنسي بالمادة (١٣٨٥) بدلالة المادة(١٢٤٣) .

٤- وانتهينا بأن شروط المسؤولية المدنية عن فعل الحيوان وعن مسؤولية صاحبه واحدة بالقانون العراقي والفرنسي والمصري بأن يحدث الحيوان ضرر يصيب الغير وان ينسب لصاحبه خطأ في توجهه.

٥- ونستخلص القول بأن مسؤولية الغير عن فعل الحيوان مفترضة والذي يعتبر غير المدعى عليه وهو مسؤول عن الحيوانات الناتجة عن تربيتها في المناطق السكنية، ونستخلص القول الى بيان مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعه والمستعمل عند مالك الحيوان لتمييزه عن فعل الغير الذي له نصيب بأحداث الضرر عن فعل الحيوان وفعل الغير المعفي للمسؤولية المدنية لصاحب الحيوان مالكاً او حارساً.

ثانياً: التوصيات:

١- نقترح على المشرع العراقي ان يستبدل النصوص العديدة الخاصة بجناية الحيوان بنص واحد فقط يشير به الى مسؤولية صاحب الحيوان ومن هو في حيازته ليكون النص كالتالي:

(يسأل مالك الحيوان او من يستخدمه عن الضرر الناشئ عن فعل الحيوان سواء بقي الحيوان تحت سيطرته او ظل منه او هرب)

٢- نقترح على المشرع العراقي ان يحذو حذو المشرع المصري بتسمية (حارس) الحيوان بدلاً من (مالك) الحيوان لأن كلمة حارس اوسع من كلمة مالك.

٣- التأكيد على تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بشأن إيواء وتربية الحيوانات في المناطق السكنية من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وقانون الصحة العامة وتفعيل دور مجالس المحافظات ودوائر الصحة والبيئة والبيطرة وحماية البيئة وكافة الأجهزة المكلفة بهذا الشأن باعتبارها سلطة تنفيذية.

- (١) أنظر القانون العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ النافذ سنة ١٩٥٣.
- (٢) د. منذر الفضل الوسيط في شرح القانون المدني ، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقوانين المدنية والاجنبية، ط١، منشورات فارس، المكتبة العامة، اربيل، ٢٠٠٦.
- (٣) المادة (٢٨٩) ق.م. اردني والتي نصت على(جناية العجماء جيبار ولكن فعلها الضار مضمون على ذي اليد عليها مالك كان أو غير ذلك اذا قصر أو تعدى)
- (٤) د. عبد المجيد الحكيم ، مصادر الالتزام ، ط٢ ، مكتبة القانونية بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٥٩٨.
- (٥) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني، ج ١ ، مجلد ثاني ، نظرية الالتزام ، ط٣ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ص١٠٥٦.
- (٦) د. احمد محمود سعد، الاستقراء لقواعد المسؤولية المدنية عن التلوث البيئي، ج ١ ، بلا طبعة، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤، ص٢٥٩ .
- (٧) د. صلاح الدين الناهي ، مبادئ الالتزامات ، بلا طبعة ، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد ، سنة ١٩٦٨ ، ص٢٠٨.
- (٨) د. عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزامات ، ط١، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٤، ص٥٤٨ .
- (٩) ق.م.م. رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، المادة (١٧٦) منه والتي نصت على (حارس الحيوان ، ولو لم يكن مالكا له ، مسؤول عما يحدثه الحيوان من ضرر ولو ضل الحيوان أو تسرب ، ما لم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب أجنبي لا بد له فيه).
- (١٠) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط ، مصدر سابق ، نبذة ٧٠٠ ، ص١٠٥٥.
- (١١) د. أدوارد غالي الذهبي ، مجموعة بحوث قانونية ، المسؤولية المدنية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص٧٠٥.
- (١٢) المادة (٢٤٤) من المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري حيث قال المشرع المصري في هذه المادة ونوه عن حالتين هما.
- أ. أنه نوه بفكرة الحراسة وجعل حارس الحيوان مسؤول عما يحدثه الحيوان من ضرر وهذه الفكرة ما هي إلا اقتضاء من دلالة عبارة المادة (١٥٣ / ٢١٥) والتي تنص على الزام مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشيء عن الحيوان وجهد الفقه الحديث في تحليل فكرة الحراسة تحليلاً دقيقاً وفرق بين الحراسة القانونية والحراسة المادية وأن الحراسة القانونية هي التي تبنى عليها المسؤولية ويسأل مالك الحيوان بذلك وتبقى القانونية ولو ضل أو تسرب.
- ب. يلاحظ أن المشرع اختار فكرة الخطأ المقترض وجعل منها أساساً لمسؤولية حارس الحيوان وقد جرى القضاء المصري على اتباع هذا الرأي رغم المادة ١٥٣ / ٢١٥ من التقنين المصري لم يذكر شيئاً في هذا الشأن ووقفت التشريعات الاجنبية مواقف مختلفة عن فكرة اقتراض الخطأ فيما يتعلق بقوة القرينة التي تقوم عليها من حيث جواز سقوطها أو عدم سقوطها باثبات العكس فبعضها يسيح الحارس الحيوان الاكتفاء باقامة الدليل أنه التزم الحيطه والحذر الواجبه لمنعه من الاضرار وهذا ما جاء بالمواد (٩٤) من التقنين التونسي والمادة (٨٦) من التقنين المراكشي والمادة (٢٣٩٤) من التقنين البرتغالي والمادة (٥٦) من الالتزامات السويسري والمادة (٨٣٤) من التقنين الالمانى والمادة (١٣٢٠) من التقنين النمساوي المعدل والمادة (١٥٢٧) من التقنين البرازيلي والمادة (١٩٠) من التقنين الصيني وهذا ما اختاره القضاء المصري والفرنسي ويتوسطهما التقنين البولوني.
- (١٣) د. الغريب ابراهيم حمد الرفاعي ، دفع الضرر العام باثبات الضرر الخاص ، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون ، بلا طبعة ، دار الكتب القانونية، مصر ، شارع عدلي المحطة الكبرى ، ٢٠١١، ص٥٣٦. وكذلك اشار اليها د. عبد

الرحمن علي حمزة ، مضار الجوار غير المألوفة والمسؤولية عنها ، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون المدني، ص ١٦٩ .

(١٤) القانون المدني الفرنسي (١٨٠٤) حسب المادة (١٣٨٥) ق.م. ف المعدلة بالمادة (١٢٤٣) ق.م. ف الجديد (٢٠١٦) والتي نصت المادة (١٢٤٣) (يكون مالك الحيوان أو الشخص الذي يستخدمه خلال فترة استعماله مسؤول عن الضرر الذي يحدثه الحيوان سواء كان تحت حراسته أم ضائعاً أم هارباً منه).

(١٥) في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثاني ، السنة السابعة، بحث منشور، ٢٠١٥ ، ص ٣٤٧ ، انظر: زهدي يكن ، المسؤولية المدنية ، ط ١ ، ص ٢٢٥ .

(١٦) د. سيد أحمد الموسوي ، المسؤولية المدنية للحفاظ على الاشياء ، دراسة مقارنة ، ط ١ ، منشورات زين الحقوقية ، طريق صيدا القديمة ، قرب ساحة البريد ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٢ . ٢٠٣ . ٢٠٤ .

(١٧) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط ، ج ١ ، مصدر سابق ، رقم ٧٠١ ، ص ١١٩٨ .

(١٨) فونتيسنلو ، ١٩٥٣/٨/٧ ، دالوز ، ٩٥٤ ، ٣٣ ، اشارة اليه الدكتور حسن علي الذنون المبسوط في شرح القانون المدني المسؤولية عن الاشياء ج ٥ ، ١٥ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١ . وكذلك عز الدين الدناصوري، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ، بلا طبعة ، ولا مكان طبع، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٩ .

(19) http://www.deltasociety.org/dsco_40.htm (accessed Mar 12, 2005) p. 12.

(20) http://www.delta_society.org/dsco_40.htm (accessed mar. 12 , 2005)p.13.

(٢١) د. سافاتيّة ، رسالة المسؤولية المدنية ، ج ١ ، رقم ٤٠٦ الذي أشار اليه الدكتور سيد أحمد الموسوي في المسؤولية المدنية للحفاظ على الاشياء ، دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

(٢٢) تقابلها المادة (٥٢) من القانون المدني المصري ، والتي تنص على (أولاً الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها في المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ، ثانياً الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية ، ثالثاً الأوقاف ، رابعاً الشركات التجارية والمدنية ، خامساً الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً للأحكام ، سادساً كل مجموعة من الاشخاص والاموال مثلها شخصية اعتبارية بمقتضى نص في القانون).

(٢٣) القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ النافذ سنة ١٩٥٣ بالمادة (٤٨) منه نصت على (أولاً يكون لكل شخص معنوي ممثل عن ارادته ، ثانياً : ويتمتع الشخص المعنوي بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لصفة الشخص الطبيعي وذلك في الحدود التي يقرها القانون ، ثالثاً : وله ذمة مالية مستقلة ، رابعاً : وعنده اهلية الاداء ، خامساً : وله حق التقاضي ، سادياً : وله موطن ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته .

(٢٤) د. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية ج ٢ ، الخطأ ، بلا طبعة، ٢٠٠١ ، ص ٦٦٦ .

(٢٥) د. سليمان مرقص ، الفعل الضار ، ط ٢ ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ف ١٣٧٠ .

(٢٦) د. سليمان مرقص ، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الاول، ط ٢، مطبعة البجلوي، ١٩٧٩ ، ص ٤٢٢ .

(٢٧) د. محمد فؤاد مهنا ، حقوق الافراد أزاء المرافق العامة ، بلا طبعة ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩٧ .

(٢٨) د. أحمد شوقي عبد الرحمن ، حق الارتباط بين حق المتبوع والمسؤولية البيئية من الفقه والقضاء الفرنسي المصري المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٤ .

- (٢٩) د. أحمد محمد عطية محمد ، نظرية التعدي كأساس المسؤولية المدنية الحديثة ، دراسة مقارنة مصدر سابق ، ص ٣٥.
- (٣٠) د. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية ج ١ ، الضرر ، بلا طبع ، بلا مكان طبع ، بلا سنة نشر ، ص ٦٥١.
- (٣١) د. سيد أحمد موسوي ، المسؤولية المبينة للحفاظ على الاشياء دراسة مقارنة ، ط١ مصدر سابق ، ص ٢١٣.
- (٣٢) د. ستارك ، رسالته ومؤلفه عن الالتزامات مسؤولية الشخص المعنوي ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٧ . ١٦٨ . أشار اليه د. حسن علي الذنون ، السيوط في المسؤولية المدنية ج ٢ ، الخطأ ، مصدر سابق ، ص ٦٤١ و ص ٦٤٢.
- (٣٣) عز الدين الدناصورى المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ، مصدر سابق ، ص ٧٨.
- (٣٤) سورة الانبياء الاية ٧٨ . ٧٩.
- (٣٥) أشار اليه حسن الخطيب ، نطاق المسؤولية المدنية التصيرية والتعاقدية في القانون الفرنسي والعراقي المقارن ، رسالة دكتوراه ، ص ٣٤.
- (٣٦) د. عبد المجيد عبد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير ج ١ ، مصادر الالتزام في القانون المدني العراقي ، بلا طبع ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، المكتبة القانونية بغداد ، ص ٢٦٩ . ٢٧٠.
- (٣٧) القانون المدني العراقي ٤٠ لسنة ١٩٥١ المادة (٢٢٢) منه والتي نصت :
= ١. إذا أضر حيوان بمال شخص ولم يمنعه كان ضامناً .
٢. ويضمن صاحب الثور النطوح والكلب العفور ما حدثاه من الضرر إذا تقدم اليه من أهل محلته أو قريته بالمحافظة على الحيوان ولم يحافظ عليه أو كان يعلم أو ينبغي أن يعلم بعيب الحيوان.
- (٣٨) زهدي يكن ، المسؤولية المدنية والاعمال غير المباحة ، بلا طبع ، بلا ناشر ، بلا سنة نشر ، ص ٢٢١.
- (٣٩) د. حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني ، المسؤولية عن الاشياء ، ج ٥ ، مصدر سابق ، ص ٣٠٢ و ص ٣٠٣.
- (٤٠) مصطفى مرعي ، المسؤولية المدنية في القانون المصري ، ط ٢ ، ط ٢ ، بلا مكان طبع ، بلا سنة نشر ، ص ٢٢٠.
- (٤١) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ج ١ ، مجلد ثاني ، مصدر سابق ، ص ١١٩٤.
- (٤٢) أشار اليه الدكتور عبد الحي حجازي في النظرية العامة للالتزام ، مصدر سابق ، ص ٥٤٠.
- (٤٣) كولان وكابيتان ، ج ٢ ، ق ٢١٥ كما أشار اليه الدكتور حسن علي الذنون في المسؤولية عن الاشياء ، مصدر سابق ، ص ٧٠ و ص ٧١.
- (٤٤) أنظر المادة (١٣٥٢) من القانون المدني الفرنسي والمادة (٤٠٤) من القانون المدني المصري والمادة (٩٩) من قانون الاثبات المصري والمادة (٥٠٢) من القانون المدني العراقي والمادة (١٠٠) من قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩.
- (٤٥) د. عبد المجيد الحكيم ، الاستاذ عبد الباقي البكري ، الاستاذ محمد طه البشير ، نظرية الالتزام في القانون العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢.
- (٤٦) د. منذر الفضل ، النظرية العامة للالتزامات ، مصدر سابق ، ص ٥٠١.
- (٤٧) ندى البدوي النجار ، احكام المسؤولية المدنية ، بلا طبع ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، لبنان ، بلا سنة طبع ، ص ٥٣٢.

- (٤٨) د. عبد القادر العرعاري ، مصادر الالتزام في القانون المدني، ط١، بلا ناشر، بلا مكان نشر، بلا سنة نشر. ص ٢٢٠.
- (٤٩) د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في القانون المدني ، مصدر سابق ، فقرة ٦٩٧، ٧٠٩ .
- (٥٠) هامش للدكتور عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ج١، مصدر سابق، ص ١١٩٥.
- (٥١) د. سيد احمد الموسوي ، مصدر سابق، ص ٢٠٩ .
- (٥٢) اشار إلى ذلك ندى البدوي النجار، مصدر سابق، ص ٥٣٣ .
- (٥٣) د. عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط ، ج١، مصدر سابق ، ص ١١٩٩ .
- (٥٤) أشار اليه الدكتور ادوارد غالي الذهبي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢ .
- (٥٥) د. عبد الباقي البكري ، محاضرات في المسؤولية عن الغير القيت على طلبة الدراسات العليا ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٨ .
- (٥٦) العلامة الحلي ، قواعد الاحكام ، ج٣ ، ص ٦٥٧ ، وكذلك العلامة الحلي ، تذكرة الفقهاء ، ج٢ ، المكتبة الرضوية لاهياء الاثار الجعفرية ، ص ٧٠ .
- (٥٧) القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ النافذ في سنة ١٩٥٣ المادة (٢١٩) منه والتي تقول (١).الحكومة والبلديات والمؤسسات الاخرى التي تقوم بخدمة عامة وكل شخص يستغل مستخدموهم اذا كان الضرر ناشئاً عن تعدد وقع منهم اثناء قيامهم بخدماتهم ، ٢. ويستطيع المخدم ان يتخلص من المسؤولية اذا اثبت انه بذل ما ينبغي من العناية لمنع وقوع الضرر او ان الضرر كان لا بد واقعاً حتى لو بذل هذه العناية .
- (٥٨) قانون اصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ .
- (٥٩) حسن الخطيب ، نطاق المسؤولية المدنية والتقديرية في القانون الفرنسي والعراقي ، اطروحة دكتوراه، مصدر سابق ، ص ٢١٠ .
- (٦٠) د. مصطفى العوجي، القانون المدني، المسؤولية المدنية ، ج٢ ، ط٤، بلا ناشر، بلا مكان نشر، بلا سنة نشر، ص ٦٠٨ و ٦٠٩ .
- (٦١) د. احمد محمود سعد ، استقراء المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي ، مصدر سابق، ص ٢٥٥ .
- (٦٢) عز الدين الدناصري ، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء، مصدر سابق ، ص ٣٢٦ .
- (٦٣) د. عبد الحي حجازي ، النظر العامة للالتزام ، ط١ ، مصدر سابق ، ص ٥٣٧ .
- (٦٤) د. وهبة الزحيلي ، نظرية الضمان او احكام المسؤولية الدينية والجنائية في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة ، ط٩ ، ص ٢٠١٢ ، ص ٢١٨ .
- (٦٥) تنص المادة (١٧٣ م.مصري) والمادة (١٧٤ م.سوري) كل من يجب عليه قانوناً او اتفاقاً رقابة شخص في حاجة الى الرقابة بسبب قصره او بسبب حالته الفعلية او الجسمية يكون ملزم بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع ويرتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز ، يعتبر القاصر في حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ ١٥ سنة .
- (٦٦) د. حسن الخطيب ، المسؤولية المدنية التقديرية والتعاقدية ، مصدر سابق ص ٢٠٤-٢٠٦ .
- (٦٧) المادة (١٣٨٤) من القانون المدني الفرنسي الفقرة الخامسة منها نصت على (ان المتبوع يكون مسؤول عن الضرر الذي يتسبب فيه الخادم او التابع) .
- (٦٨) د. احمد شوقي محمد عبد الرحمن ، حدود الارتباط ، مصدر سابق ، ص ٦ .
- (٦٩) د. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في القانون المدني ، ج١ ، مجلد ثاني مصدر سابق ، فقرة ٧٢٣ ، ص ١٢٢١ .

- (٧٠) طلال عجاج ، مسؤولية المتبوع عن التابع في القانون المدني اللبناني والاردني ، دراسة مقارنة ، المؤسسة العربية للكتاب ، طرابلس ، ٢٠٠٣ ، ص ٨ .
- (٧١) ميشو ، نظرية الشخصية المعنوية ، ج ٢ ، ط ٣ ، فقرة ٤٦٦ ، اشار اليه زهدي يكن بالمسؤولية المدنية عن الاعمال غير المباحة ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .
- (٧٢) د. عبد العزيز اللصاحبة ، المسؤولية المدنية التقصيرية الفعل الضار ، بلا طبع ، بلا ناشر ، ص ٢٣٩
- (٧٣) د. حسن علي الذنون : المسؤولية في القانون المدني ، المسؤولية عن الاشياء ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .
- (٧٤) د. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصدر سابق ، ص ١٠٩٨ وما بعدها .
- (٧٥) د. غني حسون طه ، مصدر سابق ، ص ٥٠٨ .
- (٧٦) د. ادوارد غالي الذهبي ، مجموعة بحوث قانونية ، المسؤولية المدنية مصدر سابق ، ص ٣١٤ وما بعدها .
- (٧٧) د. احمد محمود سعد ، استقراء لقواعد المسؤولية في منازعات التلوث البيئي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ .
- (٧٨) المادة (١٢٢) من القانون المدني اللبناني .
- (٧٩) نصت المادة (١٣٠) من القانون المدني اللبناني (أما الاضرار الناجمة عن فعل الحيوانات الأوبد فان مالك الارض او المزارع لا يسألون عنها الا اذا قام البرهان على خطأ معين ارتكبه بفعل او اهمال).
- (٨٠) مصطفى العوجي ، القانون المدني ، المسؤولية المدنية ، ج ٢ ، ط ٤ ، مصدر سابق ، ص ١٣٦-١٣٧ .
- (٨١) أشار الى ذلك د. احمد محمود سعد ، استقراء قواعد المسؤولية المدنية ، مصدر سابق ص ٢٥٤ .
- (٨٢) الدكتور العلامة عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون ، مصدر سابق ، ص ١٠٢٢ ، والدكتور سليمان مرقص ، رسالة ، مصدر سابق ، ص ٤٧٠ .
- (٨٣) د. سيد احمد موسوي ، المسؤولية المدنية ، للحفاظ على الاشياء ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .
- (٨٤) مازو ، المسؤولية المدنية ، ج ٢ ، رقم ١١١٥ اشار اليه د. سيد احمد موسوي ، المسؤولية المدنية عن الاشياء ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .
- (٨٥) د. عبد الرزاق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصدر سابق ، ص ١٢٠٠ .

المصادر

أولاً: الكتب الدينية:

- ١- العلامة الحلي ، قواعد الاحكام ، ط٣ ، ج٣ ، المكتبة الرضوية لأحياء الاثار الجعفرية .
- ٢- العلامة الحلي ، تذكرة الفقهاء ، ج٢ المكتبة الرضوية لأحياء الاثار الجعفرية.

ثانياً: الكتب القانونية:

- ١- د. أحمد شوقي عبد الرحمن ، حق الارتباط بين حق المتبوع والمسؤولية البيئية من الفقه والقضاء الفرنسي المصري المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.
- ٢- د. احمد محمود سعد، الاستقراء لقواعد المسؤولية المدنية عن التلوث البيئي ، بلا طبعة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٣- د. أحمد محمد عطية محمد ، نظرية التصدي كأساس المسؤولية المدنية الحديثة ، دراسة مقارنة في ضوء الفقه واحكام القضاء ، ط١، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ، ٢٠٠٣.
- ٤- د. أدوارد غالي الذهبي ، مجموعة بحوث قانونية ، المسؤولية المدنية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨.
- ٥- د. حسن علي الذنون ، المبسوط في المسؤولية المدنية ج٢ ، الخطأ ، بلا طبعة ، ٢٠٠١.
- ٦- د. حسن علي الذنون ، المبسوط في شرح القانون المدني ، المسؤولية عن الأشياء ، ج٥ ، ط١، دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.
- ٧- د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج١، الضرر، بلا طبعة، بلا ناشر، بلا سنة نشر.
- ٨- زهدي يكن، المسؤولية المدنية أو الأعمال غير المباحة، ط١، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣.
- ٩- د. سليمان مرقص ، الفعل الضار ، ط٢ ، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة ، ١٩٥٦.
- ١٠- د. سليمان مرقص، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية ، القسم الأول، ط٢ ، مطبعة البجلاوي، ١٩٧٩.
- ١١- د. سيد احمد موسوي ، المسؤولية المدنية ، للحفاظ على الاشياء دراسة مقارنة، ط١، منشورات الحقوقية، طريق مبدأ الصيدا القديمة، ٢٠٠١.
- ١٢- د. صلاح الدين الناهي ، مبادئ الإلتزامات ، بدون طبعة، مطبعة سلمان الأعظمي للنشر، بغداد ، ١٩٦٨.
- ١٣- طلال عجاج ، مسؤولية المتبوع عن التابع في القانون المدني اللبناني والاردني ، دراسة مقارنة ، المؤسسة العربية للكتاب ، طرابلس ، ٢٠٠٣.

- ١٤-د. عبد القادر العرعاري ، مصادر الالتزام في القانون المدني، الكتاب الثاني ، المسؤولية المدنية ، ط١، دار الامان ، الرباط ، ٢٠١١
- ١٥-د. عبد الباقي البكري ، محاضرات في المسؤولية عن الغير القيت على طلبة الدراسات العليا ، ١٩٧٩.
- ١٦- د. عبد الرحمن علي حمزة ، مضار الجوار غير المألوفة والمسؤولية عنها ، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقانون المدني، بدون طبعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
- ١٧-د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، مجلد ثاني ، نظرية الالتزام ، ط٣ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩.
- ١٨- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني، ج٢ ، ط٢ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- ١٩-د. عبد العزيز اللصاصة، المسؤولية المدنية التقصيرية الفعل الضار ، بلا طبع ، بلا ناشر، ٢٠٠٢
- ٢٠- عبد الحي حجازي ، النظرية العامة للالتزامات ، ط١، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٤
- ٢١-د. عبد المجيد الحكيم ، الاستاذ عبد الباقي البكري ، الاستاذ محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون العراقي ، ط٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٨٠.
- ٢٢-عز الدين الدناصوري، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء ، بل طبعة ، ولا مكان طبع، ١٩٨٨ .
- ٢٣-د. الغريب ابراهيم حمد الرفاعي ، دفع الضرر العام بإثبات الضرر الخاص ، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون ، بلا طبعة ، دار الكتب القانونية، مصر ، شارع عدلي المحلة الكبرى ، ٢٠١١.
- ٢٤- د. غني حسون طه ، محمد طه البشير، الحقوق العينية ، ط١ ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠١٧.
- ٢٥- د. محمد فؤاد مهنا ، حقوق الأثراء (ازاء المرافق العامة) ، بلا طبعة، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠.
- ٢٦- د. مصطفى العوجي، المسؤولية المدنية ، ج٢، ط٤، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٩.
- ٢٧-د. منذر الفضل الوسيط في شرح القانون المدني ، دراسة مقارنة بين الفقه الاسلامي والقوانين المدنية والاجنبية ، ط١، منشورات فارس ، المكتبة العامة ، اربيل ، ٢٠٠٦.
- ٢٨- ندى البديري النجار، احكام المسؤولية المدنية ، بلا طبعة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، بدون سنة طبع

٢٩-د. وهبة الزحيلي ، نظرية الضمان او احكام المسؤولية الدينية والجنائية في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة ، ط٩ ، ٢٠١٢.

ثالثاً: البحوث الإلكترونية:

١- http://www.deltasociety.org/dsco_40.htm (accessed Mar 12, 2005

٢- http://www.delta_society.org/dsco_40.htm (accessed mar. 12 , 2005)

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

حسن الخطيب ، نطاق المسؤولية المدنية التقصيرية والتعاقدية في القانون المدني العراقي والمقارن ، اطروحة دكتوراه، ١٩٥٥.

خامساً: المجلات:

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة السابعة ، بحث منشور ٢٠١٥.

سادساً: القوانين:

١- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

٢- قانون اصلاح النظام القانوني العراقي رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧.

٣- القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

٤- القانون المدني اللبناني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦.

٥- القانون المدني الفرنسي ١٨٠٤.

٦- القانون المدني الفرنسي الجديد رقم ١٣١ الصادر في ١٠ شباط ٢٠١٦ .

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Qadisiyah / Faculty of Law

Department of Graduate Studies Special Section

**The civil responsibility of the animal
owner in raising animals in residential
areas according to jurisprudence and
legal**

Submitted Thesis by

Prof. Dr Meri Khadim Obeid Alkhedani

Fadhil Mahdi Serheed Salman

